



هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
مملكة البحرين - Kingdom of Bahrain

إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال

دليل مراجعة أداء المدارس

للاستخدام في مراجعة أداء المدارس في مملكة البحرين

يسري اعتباراً من فبراير 2019

الإصدار الثاني 2022

قائمة المحتويات

1	نبذة عامة عن هيئة جودة التعليم والتدريب
2	إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية، وإدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال
3	مهارات القرن الواحد والعشرين؛ كمرتكز أساس لإطار المراجعة
5	مبادئ عملية المراجعة
7	الإطار العام لمراجعة أداء المدارس
10	مقاييس الأحكام
10	أحكام المعايير
10	أحكام المجالات
11	أحكام الفاعلية العامة
11	أحكام القدرة الاستيعابية على التحسن
12	شرح المجالات والمعايير
12	جودة المخرجات
12	مجال الإنجاز الأكاديمي
15	مجال التطور الشخصي، والمسئولية الاجتماعية
22	جودة العمليات الرئيسية
22	مجال التعليم، والتعلم، والتقييم
28	مجال التمكين، وتلبية الاحتياجات الخاصة
35	ضمان جودة المخرجات، والعمليات
35	مجال القيادة، والإدارة، والحوكمة
44	تفسير الفاعلية العامة

45	تفسير القدرة الاستيعابية على التحسن
46	إرشادات المراجعة
46	منهجية مراجعة أداء المدارس
47	مراحل المراجعة وإجراءاتها
50	عملية المتابعة
50	عدم الالتزام بعملية المراجعة أو المتابعة
50	تفسيرات وشروح لإجراءات رئيسة
50	ضمان جودة المراجعة
51	ضمان أمن الطلبة وسلامتهم؛ وفق "بروتوكول حماية الطفل"
51	تقديم الشكاوى
51	تقديم التظلمات
52	ملاحظة المواقف التعليمية
52	المناقشات
53	فحص أعمال الطلبة
53	إصدار الأحكام
54	التغذية الراجعة

نبذة عامة عن هيئة جودة التعليم والتدريب

تأسست الهيئة تحت مسمى: "هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب" بموجب المرسوم الملكي رقم: (32) لسنة (2008)، بوصفها هيئة وطنية مستقلة تتبع مجلس الوزراء في مملكة البحرين، وتخضع لإشرافه. وقد تمت إعادة تسميتها بموجب المرسومين الملكي رقمي: (83) لسنة (2012)، و(74) لسنة (2016)؛ ليصبح مسمّاها: "هيئة جودة التعليم والتدريب". وبموجب المرسوم الملكي الصادر، تشمل مهام الهيئة ضمان استيفاء جودة التعليم والتدريب في المملكة لأفضل المعايير والممارسات الدولية، حيث أُوكل إليها "مراجعة جودة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية في ضوء المؤشرات الاسترشادية التي تضعها"؛ بما يتوافق مع الرؤية الاقتصادية 2030، لمملكة البحرين، وتوجهات برنامج عمل الحكومة.

وللهيئة ثلاثة مهام رئيسية، هي: مراجعة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية من قبل الإدارة العامة لمراجعة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية، وإدارة الإطار الوطني للمؤهلات، وإجراء الامتحانات الوطنية من قبل الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات والامتحانات الوطنية. وتتكون الإدارة العامة لمراجعة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية من أربع إدارات، هي: إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية، وإدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال، وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني، وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، في حين تضم الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات والامتحانات الوطنية كلاً من إدارة عمليات الإطار الوطني، وإدارة الامتحانات الوطنية.

إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية، وإدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال

تختصُّ الإدارتان بتقييم ومراجعة أداء المدارس الحكومية والخاصة ورياض الأطفال؛ من أجل الارتقاء بمستوى التعليم في مملكة البحرين.

وتُعَدُّ الإدارتان مسؤولتين عن:

- وضع المعايير الخاصة بضمان جودة التعليم في المدارس ورياض الأطفال
- وضع النماذج الاسترشادية لكلِّ من: مؤشرات قياس جودة الأداء، وعمليات المراجعة وضوابطها
- تقييم جودة ما يتم تقديمه في جميع المدارس ورياض الأطفال، وتقديم التقارير عنها
- نشر أفضل الممارسات
- وضع التوصيات؛ لتطوير أداء المدارس ورياض الأطفال.

وتشمل عملية المراجعة تقييم أداء المدارس في ضوء مجموعة من المؤشرات الواضحة. وتتم المراجعات باستقلالية، وموضوعية، وشفافية، وتقدم معلومات مهمة عن جوانب القوة، والجوانب التي تحتاج إلى تطوير؛ للمساعدة في تركيز الجهود والموارد بوصفها جزءًا من عملية تطوير المدارس؛ من أجل الارتقاء بمستوى الأداء بصورة عامة.

مهارات القرن الواحد والعشرين؛ كمرتكز أساس لإطار المراجعة

في ظل التغيرات المستمرة التي تطرأ على المجتمعين: المحلي والعالمي؛ أصبح تحديد المهارات المطلوبة للمتعلم أمراً أساسياً؛ بغية الوصول إلى فردٍ قادرٍ على التعامل مع متطلبات المراحل اللاحقة لتخرجه من المدرسة؛ سواءً أكانت متعلقة بمتابعة تعليمه العالي أم الانخراط في سوق العمل. وعليه فإن إطار مراجعة أداء المدارس يركز على تطوير المخرجات التعليمية لها، من خلال الاستناد إلى مهارات القرن الواحد والعشرين، والتي تُعدُّ منطلقاً لمجالات الإطار ومعاييره، بحيث تفرز العملية التعليمية أفراداً متمكنين من المهارات الأكاديمية والحياتية الداعمة، وقادرين على التأقلم والمنافسة ومواجهة التحديات. وتهدف هذه المهارات إلى توحيد الرؤية واللغة فيما يرتبط بالمتوقع من الطلبة عند استكمالهم المراحل التعليمية المختلفة، كما تؤدي دوراً مهماً في تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم، ومتطلبات سوق العمل. وفيما يلي عرضٌ لمهارات القرن الواحد والعشرين - كما يبينها الشكل (1) - والتي سيتمحور حولها إطار مراجعة أداء المدارس الحكومية والخاصة بمملكة البحرين:

- 1. التفكير الناقد:** قدرة الطلبة على التحليل المنطقي، والتفكير باستقلالية، والتعامل مع المعلومات بمسئولية، وتطوير القدرة على تقييمها وتحقيقها من غير تحيُّز.
- 2. التواصل والعمل الجماعي:** قدرة الطلبة على التفاعل وإيصال الآراء والأفكار بكفاءة، والتواصل معاً بفاعلية، والقدرة على التفاوض، والمناقشة والإقناع، والبناء على أفكار الآخرين، باستخدام أساليب التواصل والاتصال المختلفة، بما فيها منصات التواصل الافتراضي، وقنوات التعليم عن بعد، وبما يضمن تحقيق النتائج.
- 3. الإبداع وحلُّ المشكلات:** قدرة الطلبة على الخروج عن النمطية في مواجهة المواقف الحياتية؛ باستحضار حلول جديدة، واستخدام الموارد المتاحة بصور غير مألوفة، وربط المعلومات والحقائق المختلفة؛ بما يسهم في حلِّ المشكلات التي يواجهونها يومياً.

4. القيادة وصنع القرار: قدرة الطلبة على تصدُّر المواقف، وتوحيد الآراء، وإلهام الآخرين وتحفيزهم، واتخاذ القرارات السليمة المبنية على الأدلة، وتحديد الخيارات ودراستها، واختيار المناسب منها، بما يراعي المصلحتين الشخصية والعامة.

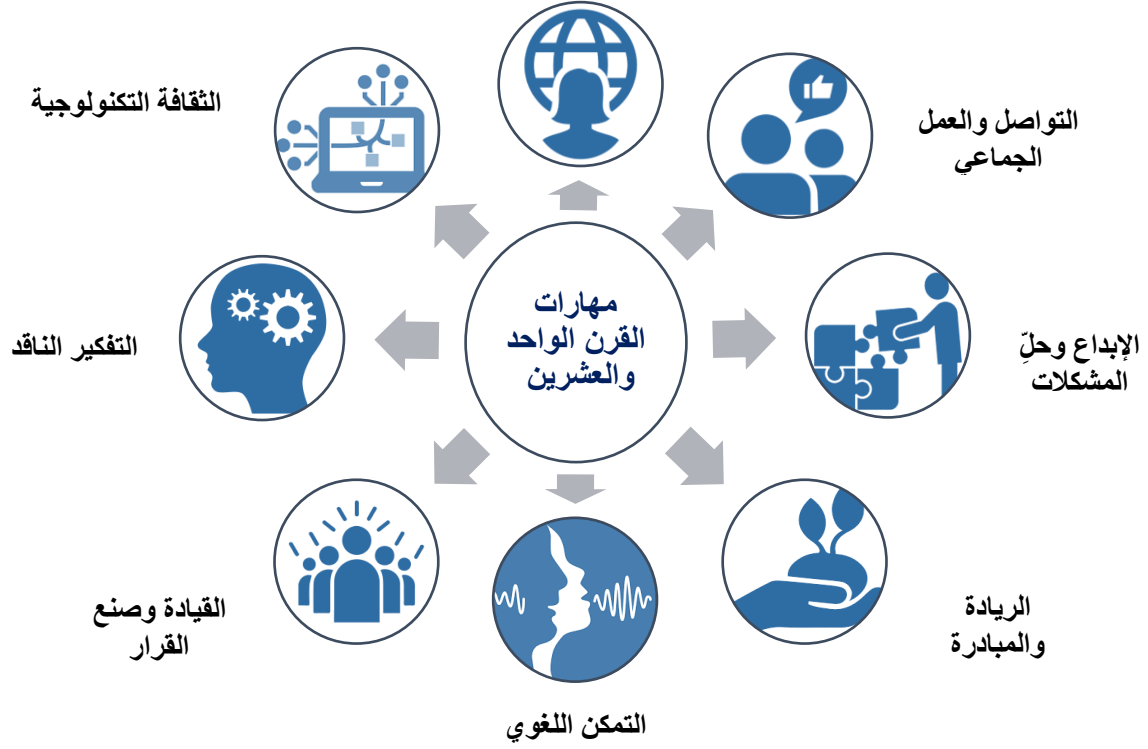
5. المواطنة المحلية والعالمية: قدرة الطلبة على توجيه معارفهم وسلوكهم وقيمهم بمسئولية، وبما يعزز التقارب الفكري بين مكونات المجتمع المختلفة، ويرفع وعيهم بالتحديات العالمية، ويزيد من إسهاماتهم في بناء وتطوير وطنهم بشكل أساسي، وتأسيس ممارسات الاستدامة البيئية، والعدالة الاجتماعية، والمساهمة في تكوين توجهات إيجابية نحو المشكلات العالمية، وتقبل الآخر بما يزيد من التقارب الثقافي العالمي.

6. الريادة والمبادرة: قدرة الطلبة على إدارة الذات بصورة منتجة، والسعي إلى تحقيق الأهداف الشخصية بعزيمة قوية ودافعية عالية، والتعامل مع حالات الفشل والإحباط بإيجابية، وتحليل المخاطر برؤية واضحة، والمبادأة في الطرح والتعامل مع المشكلات العارضة، وتقديم المقترحات البناءة.

7. الثقافة التكنولوجية: قدرة الطلبة على استخدام التكنولوجيا وأدواتها بفاعلية؛ لصناعة المعلومات أو الوصول إليها، وإدارتها، وتنفيذها، ونقدها، ونشرها، إضافة إلى درايتهم التامة بأثر المحتويات التكنولوجية على الفرد والمجتمع.

8. التمكن اللغوي: قدرة الطلبة على التميُّز الفكري، والإنتاج الأدبي والعلمي؛ بما يعزز روح الانتماء، والموروث الثقافي، والهويَّة الوطنية، باستخدام اللغة الأم، إضافة إلى التواصل بكفاءة بأكثر من لغة.

المواطنة المحلية والعالمية



الشكل (1): مهارات القرن الواحد والعشرين

مبادئ عملية المراجعة

تهدف عملية مراجعة أداء المدارس إلى تقييم جودة مخرجات العملية التعليمية التعلّمية، وجودة العمليات التي تقوم بها المدرسة في هذا الشأن، وآليات ضمان جودة هذه المخرجات والعمليات. كما تركز عملية مراجعة الأداء على المبادئ الرئيسة التالية:

- الطالب محور العملية التعليمية: يشكل نمو خبرات الطلبة وتنمية إنجازاتهم ومهاراتهم محوراً أساسياً في عملية المراجعة.

- **التعليم والتعلم:** يقيم فريق المراجعة مدى فاعلية عمليتي التعليم والتعلم بكافة الأنماط، تقيماً شاملاً - بما فيها طرائق التدريس، وعمليات التخطيط والتقييم، ومهارات الإدارة الصفية، والتعلم الذاتي - في تعزيز عملية التعلم، ودورها في تطوير مستويات إنجاز الطلبة.
- **التحسين المستمر:** تُعدُّ عملية المراجعة عنصراً مساعداً في تحسين فاعلية عمليات المدرسة المرتبطة بالتقييم الذاتي، والتخطيط، والتطوير المستمر، والمرونة في التعامل مع المتغيرات الطارئة.
- **التشاركية والانفتاح:** تنطلق عملية المراجعة من تقييم المدرسة الذاتي، وتشارك إدارة المدرسة في جميع مراحل عملية المراجعة، من تخطيط، وتنظيم، وتوفير الأدلة للتوصل إلى الأحكام؛ وفق مبدأ: "العمل معك"، وليس "التفتيش عليك".
- **الشفافية:** يتم نشر تقارير المراجعات بصورةٍ تضمن وصول كافة الشركاء للمعلومات بسهولة ويسر؛ أساسها الموضوعية والدقة.
- **الالتزام المهني:** يلتزم المراجعون بقواعد السلوك وفقاً للسياسات والإجراءات المعمول بها في الهيئة؛ إضافة إلى تقييم المدارس بموضوعية ونزاهة، وإصدار الأحكام العادلة، والدقيقة، والمتجانسة.

الإطار العام لمراجعة أداء المدارس

يحدد الإطار العام للمراجعة متطلبات التقييم التي تستخدم في مراجعة أداء المدارس في مملكة البحرين، ويتناول المحاور والمجالات الرئيسية بمعاييرها، والتي سيقوم المراجعون بتقييمها عند إصدار الأحكام؛ للوصول إلى حكم عام على فاعلية أداء المدرسة، وقدرتها على التحسُّن.

يركز تصميم إطار مراجعة أداء المدارس على توضيح المعايير التي سيتم الرجوع إليها من قبل كلِّ من المُقيِّم والمُقيِّم، بحيث يتم الاسترشاد بها أثناء العمل المدرسي لقراءة الواقع، واستطلاع جوانب التركيز والتطوير المستقبلية. ويعتمد تصميم الإطار على تقييم الممارسات المدرسية الميدانية والافتراضية، وتغطية كافة جوانب العملية التربوية، والتي بمراعاتها يمكن للمدرسة أن تترقي بأدائها. وينقسم الإطار إلى:

- المحاور: تمثل المجموعات الرئيسية التي تندرج تحتها مجالات عملية مراجعة الأداء المدرسي.
- المجالات: تمثل جوانب العمل المدرسي الأساسية تحت كل محور، والتي يُبنى عليها حكم الفاعلية العامة.
- المعايير: تُعنى بتفصيل نقاط التركيز والتي يُبنى عليها حكم المجال.
- المؤشرات: تُوضح العناصر الأساسية التي سيركز عليها تقييم المعيار، ويُبنى عليها حكمه.
- الإجراءات: تُبيِّن مجموعة العمليات ومصادر الأدلة، والتي ستسهم مدى فاعليتها في تقييم جودة المؤشرات والمعايير.

وتوضح وثيقة الإطار العام للمراجعة الأحكام التي يتم التوصل إليها خلال عملية مراجعة أداء كل مدرسة وفقاً لسياسات الهيئة وإجراءاتها، وبناءً على معايير المراجعة. ويُطلب إلى المدارس اتباع الإطار نفسه، والأحكام في تقييمها الذاتي. وتجدر الإشارة إلى أن المعايير المتبوعة بـ "*" في هذه الوثيقة تعني معايير ذات ثقل في المجال.

يقيم الإطار العام للمراجعة - كما يبين الشكل (2) - ما يلي:

• المحور الأول: جودة المخرجات

1. مجال الإنجاز الأكاديمي

1.1. المستويات الأكاديمية*

2.1. التقدم المتوقع؛ وفقاً للقدرات*

3.1. مهارات التعلم

2. مجال التطور الشخصي، والمسئولية الاجتماعية

1.2. السلوك الواعي، وأخلاقيات العمل*

2.2. قيم المواطنة*

3.2. الثقة بالنفس، وحس القيادة، وصنع القرار*

4.2. التواصل، والعلاقات الاجتماعية*

5.2. الوعي الصحي، والبيئي

6.2. المنافسة، والابتكار

• المحور الثاني: جودة العمليات الرئيسية

3. مجال التعليم، والتعلم، والتقييم

1.3. إستراتيجيات التعليم، والتعلم*

2.3. الإدارة الصفية*

3.3. التقييم، ودعم التعلم*

4.3. التوقعات، وتحدي القدرات

5.3. توظيف التكنولوجيا

6.3. التمايز

4. مجال التمكين، وتلبية الاحتياجات الخاصة

1.4. الدعم الأكاديمي*

- 2.4. دعم التطور الشخصي *
- 3.4. تعزيز الخبرات، والمواهب، والإبداع *
- 4.4. سلامة البيئة، وأمنها، وملاءمتها *
- 5.4. تلبية احتياجات ذوي الإعاقة، ودعمهم

● المحور الثالث: ضمان جودة المخرجات، والعمليات

5. مجال القيادة، والإدارة، والحوكمة

1.5. التقييم الذاتي، والتحسين *

2.5. التخطيط الإستراتيجي *

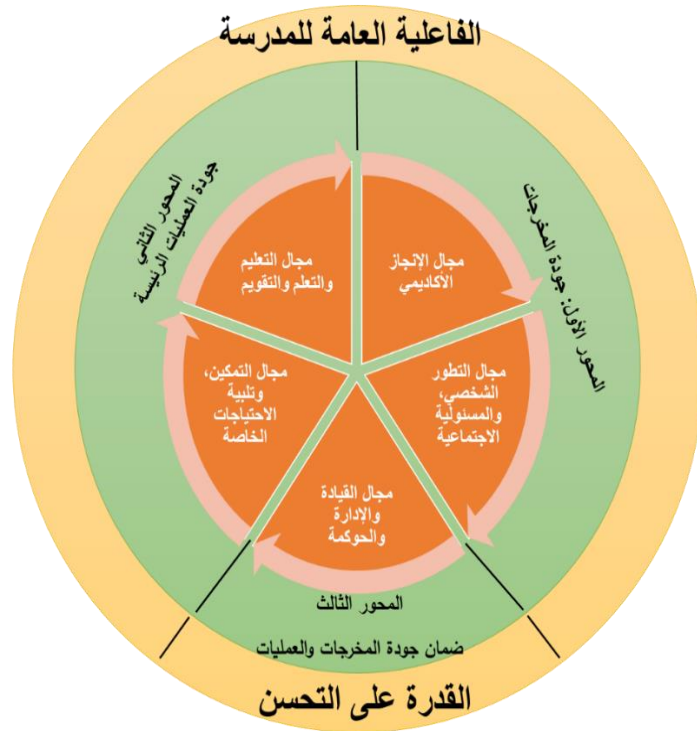
3.5. تطوير أداء العاملين، ومتابعته *

4.5. نمذجة المبادئ القيادية *

5.5. إدارة الموارد، والمصادر

6.5. التواصل مع الشركاء

7.5. الحوكمة (للمدارس الخاصة)



الشكل (2): محاور ومجالات الإطار العام

مقاييس الأحكام

أحكام المعايير

سيتم الحكم على المعايير في كل مجال من مجالات الإطار وفق مقياس مكون من أربع درجات على النحو التالي:

الدرجة	التفسير
ممتاز (1)	يُمنح هذا الحكم، إذا انعكست جودة الممارسات على جميع المعنيين أو الغالبية العظمى منهم؛ بصورة متنوعة وذات إنتاجية عالية، وكانت فاعلية الأداء والمبادرات استثنائية تفوق التوقعات كثيراً، ويمكن اعتبارها نماذج تُحتذى.
جيد (2)	يُمنح هذا الحكم، إذا انعكست جودة الممارسات على معظم المعنيين؛ بصورة متنوعة وذات إنتاجية وأداء فاعل، ومبادرات مستمرة تفوق التوقعات، وتعكس بصورة كبيرة التحسن والتطوير.
مرض (3)	يصدّر هذا الحكم، إذا انعكست جودة الممارسات على أغلب المعنيين؛ بصورة مقبولة بشكل عام، وكان الأداء والمبادرات في المستوى المتوقع، وتعكس بعض التحسن والتطوير.
غير ملائم (4)	يصدّر هذا الحكم في الغالب، إذا انعكست جودة الممارسات على المعنيين؛ بصورة غير مناسبة، وكان الأداء في مستوى أقل من المستوى المتوقع، ولا يعكس التحسن المنشود.

أحكام المجالات

سيتم الحكم على كل مجال من مجالات الإطار وفق مقياس مكون من أربع درجات على النحو التالي:

ممتاز (1)	يُمنح هذا الحكم، إذا جاءت جميع معايير المجال ذات النقل في المستوى الممتاز، على ألا تكون بقية المعايير أقل من المستوى الجيد.
جيد (2)	يُمنح هذا الحكم، إذا جاءت معايير المجال ذات النقل في المستوى الجيد على الأقل، على ألا تكون بقية المعايير أقل من المستوى المرضي.
مرض (3)	يصدّر هذا الحكم، إذا جاءت معايير المجال ذات النقل في المستوى المرضي على الأقل، ويحتمل أن تتباين بقية المعايير في أحكامها.
غير ملائم (4)	يصدّر هذا الحكم، إذا جاء أحد معايير المجال ذات النقل في المستوى غير الملائم.

أحكام الفاعلية العامة

سيتم الحكم على الفاعلية العامة لأداء المدرسة وفق مقياس مكوّن من أربع درجات على النحو التالي:

<p>يُمنَح هذا الحكم، إذا ظهر كلٌّ من مجالي: الإنجاز الأكاديمي، والتعليم والتعلم والتقويم، بالمستوى الممتاز، وهذا غير متوقع أن يحدث إذا كانت القيادة والإدارة والحوكمة بمستوى أقل من الممتاز، على ألا تقل أحكام بقية المجالات عن المستوى الجيد. كما أنّ هناك جوانب وممارسات استثنائية يمكن اعتبارها نماذج متميزة، يمكن للمدارس الأخرى الاستفادة منها في تطوير أدائها.</p>	<p>ممتاز (1)</p>
<p>يُمنَح هذا الحكم، إذا ظهر كلٌّ من مجالي: الإنجاز الأكاديمي، والتعليم والتعلم والتقويم، بالمستوى الجيد على الأقل، وهذا غير متوقع أن يحدث إذا كانت القيادة والإدارة والحوكمة بمستوى أقل من الجيد، على ألا تقل أحكام بقية المجالات عن المستوى المرضي، وعادة ما يكون أداء المدرسة قويًا بوجه عام، وقد تكون فيها جوانب متميزة، ولا توجد فيها مواطن ضعف رئيسة.</p>	<p>جيد (2)</p>
<p>يصدّر هذا الحكم، إذا جاء كلٌّ من المجالات التالية: الإنجاز الأكاديمي، والتطور الشخصي والمسئولية الاجتماعية، والتعليم والتعلم والتقويم بالمستوى المرضي على الأقل، وهذا غير متوقع أن يحدث إذا كان مجال القيادة والإدارة والحوكمة بمستوى أقل، أو أن المدرسة تواجه مشكلات جسيمة فيما يتعلق بأمنها وسلامتها.</p>	<p>مرض (3)</p>
<p>يصدّر هذا الحكم، إذا جاء أيٌّ من المجالات التالية: الإنجاز الأكاديمي، أو التطور الشخصي والمسئولية الاجتماعية، أو التعليم والتعلم والتقويم في المستوى غير الملائم، وغالبًا ما يحدث هذا عندما يكون مجال القيادة والإدارة والحوكمة بمستوى غير ملائم.</p>	<p>غير ملائم (4)</p>

أحكام القدرة الاستيعابية على التحسّن

سيتم الحكم على قدرة المدرسة على التحسن وفق مقياس مكوّن من أربع درجات على النحو التالي:

<p>يُمنَح هذا الحكم، إذا حظيت المدرسة بتاريخ من الأداء المتميز المستمر، أو التحسّن البارز في مجالات العمل المدرسي. ومن المتوقع أن تساهم القيادة والإدارة الفاعلة؛ بناءً على عمليات تقييمها الذاتي، وتخطيطها الإستراتيجي الدقيق، ومتابعتها المنتظمة في استدامة أداء المدرسة المتميز، أو عملية التحسين التي قد تكون استثنائية في بعض الحالات، متجاوزة التحديات التي قد تواجهها باقتدار.</p>	<p>ممتاز (1)</p>
<p>يُمنَح هذا الحكم، إذا أثبتت المدرسة قدرتها على تحسين مستواها، وتطوير أدائها بصورة عامة، وأن قيادتها وإدارتها على دراية بمواطن القوة، وتلك التي تحتاج إلى تطوير، وتعمل بثقة على مواصلة التحسين في عملياتها ومخرجاتها، متجاوزة التحديات التي قد تواجهها؛ وفق عمليات التقييم الذاتي، والتخطيط الإستراتيجي الواضح والشامل، ومتابعة تنفيذها.</p>	<p>جيد (2)</p>

يُصدِرُ هذا الحكمُ، إذا اعتمد تخطيط المدرسة الإستراتيجي على نتائج التقييم الذاتي بصورة مناسبة، بما يضمن الجودة المتوقعة للأداء العام وتحسينه.	مرضي (3)
يُصدِرُ هذا الحكمُ، عندما تواجه المدرسة صعوبات وتحديات تحدُّ من قدرتها، أو تحول دون رفعها مستوى أدائها، وعند غياب التخطيط الإستراتيجي، أو عدم ارتباطه بأولويات تطوير العمل المدرسي، أو جاء التقييم الذاتي ضعيفاً، أو في مراحله الأولى، أو غير متوافر أصلاً. وقد تكون مسؤوليات العاملين وأدوارهم غير واضحة، وغير محددة.	غير ملائم (4)

شرح المجالات والمعايير

المحور الأول: جودة المخرجات

1. مجال الإنجاز الأكاديمي

يُعنى هذا المجال بالمستويات العلمية التي يحققها الطلبة، وبالتقدم الذي يحرزونه مقارنة بمستوياتهم عند التحاقهم بالمدرسة، خاصة في المواد الأساسية والتخصصية، وفي مختلف المراحل التعليمية خلال السنوات الثلاث الأخيرة. كما يُنظر بالأهمية نفسها إلى التقدم الذي يحرزونه في المواقف التعليمية بكافة أنماطها، وما يكتسبونه من مهارات في المواد الأساسية، مع التركيز على التحقق من نمو مهارات التعلم وتطويرها، من تعلم ذاتي، وبحث، وتحليل، وغيرها، وهي أمور مهمة تُظهر فاعلية عمليتي التعليم والتعلم، وفاعلية القيادة والإدارة والحوكمة بالمدرسة فيما يرتبط بتخطيطها؛ لرفع مستوى الإنجاز الأكاديمي ومتابعته.

ويُعَدُّ المعياران المرتبطان بالمستويات والتقدم من المعايير ذات الثقل في هذا المجال، وعادة ما يتطابقان معاً في الحكم، إلا ما ندر.

وتجدرُ الإشارة إلى أنّ كمّ الأنشطة في الدرس لا يُعدُّ مقياساً للحكم على مدى تعلم الطلبة وتحقيقهم التقدم المنشود، كما أنّ توافر البرامج التعزيزية والإثرائية والعلاجية المتنوعة لا يعني بالضرورة أنهم يحققون تقدماً وفق قدراتهم، إذا لم ينعكس ذلك على التحسن الحقيقي في أدائهم وتحصيلهم الأكاديمي.

سيتم الحكم على المجال بالوقوف على مدى جودة المعايير التالية:

1.1. المستويات الأكاديمية*

يمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- أداء الطلبة في الاختبارات الداخلية، وتقييمات التعليم عن بعد، والامتحانات الخارجية، كالامتحانات الوزارية، والوطنية، والدولية
- مستويات الطلبة في اكتسابهم المفاهيم، والمعارف، والمهارات الأساسية في المواقف التعليمية
- مستويات الطلبة في الأعمال الكتابية، والإلكترونية وغيرها من أشكال التقييم في المواد الدراسية العامة، والأساسية بشكل رئيس، وهي: اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم، والمواد التخصصية حسب تشعب المسارات التعليمية
- تمكّن الطلبة من المهارات اللغوية، والقرائية، والحسابية، مثل: قدرة الطلبة على التوظيف اللغوي، وتفعيل اللغة العربية كلغة أم في إثراء الإبداع الفكري، والإنتاج العلمي، والبحث والدراسة، ومهارات الحساب الذهني، والتقدير التقريبي؛ وذلك بما يتناسب وكفايات المرحلة التعليمية، ووفق المنهج المطبق.

وللتوصل إلى الحكم، سيقوم المراجعون بتقييم فاعلية الإجراءات التي تتخذها المدرسة حيال هذا المعيار بمجموعة من العمليات، يذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي:

- تحليل نتائج الاختبارات التشخيصية، والتقويمية، والامتحانات وفق أنماط وآليات التقييم المتبعة
- الاطلاع على نماذج من الاختبارات المدرسية، وعينات من أعمال الطلبة الكتابية والإلكترونية
- مقارنة نسب النجاح ونسب الإلتقان، واحتساب مدى التوافق فيما بينها، ومدى انتشار نسب الإلتقان في المواد الأساسية، وفق الصفوف والمراحل التعليمية، والتي لا بد وأن تعكس مهارات وقدرات الطلبة، خاصة اللغوية والحسابية منها في المواقف التعليمية
- قياس مدى اكتساب الطلبة المهارات الأساسية، والمهارات المكتسبة خلال المواقف التعليمية في المواد الأساسية، والتخصصية
- التأكد من توظيف الطلبة اللغة السليمة في دروس المواد الأساسية

– مقارنة مستويات الطلبة فيما يُقدم في المواقف التعليمية، والأعمال الكتابية والإلكترونية، وغيرها من المهام بما يتناسب والمنهج المطبق.

2.1. التقدم المتوقع؛ وفقاً للقدرات*

يمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- ملاحظة مدى تقدم الطلبة في تمكنهم من المفاهيم والمعارف والمهارات الأساسية والمكتسبة في المواقف التعليمية
- تتبع أداء الأفرانج؛ وفقاً لنظام التقويم المطبق
- ملاحظة تقدم الطلبة في الأعمال الكتابية والإلكترونية، والواجبات، والمهام الأخرى
- تقدم الطلبة بفئاتهم التعليمية المختلفة، كالمتمفوقين، وذوي التحصيل المنخفض، وطلبة صعوبات التعلم، في البرامج الخاصة (الإثرائية والعلاجية).

وللتوصل إلى الحكم، سيقوم المراجعون بتقييم فاعلية الإجراءات التي تتخذها المدرسة حيال هذا المعيار بمجموعة من العمليات، يذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي:

– التأكد من قيام المدرسة بتقييم قدرات الطلبة عند التحاقهم بها؛ للوقوف على مدى تقدمهم وفق مستوياتهم المختلفة

– مقارنة نسب النجاح على مدى آخر ثلاث سنوات أو آخر ثلاثة فصول دراسية، وفقاً لنظام التقويم المطبق

– التأكد من مدى تحقيق الطلبة التقدم وفق مستوياتهم المختلفة في المواقف التعليمية، والأعمال الكتابية والإلكترونية، والبرامج الخاصة.

3.1. مهارات التعلم

يمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- قدرة الطلبة على التعلم الذاتي بكافة أشكاله، وذلك عبر ما يبذلونه من جهودٍ شخصية في تحمل مسؤولية تعلمهم واكتسابهم قدرًا لازماً من المعارف والمفاهيم والمهارات، واعتمادهم على أنفسهم بدافعية من تلقاء أنفسهم؛ في اكتساب المبادئ والاتجاهات والقيم.
- قدرة الطلبة على التفكير الناقد الذي يمكنهم من تحليل الأفكار، والمعلومات، والقضايا، والمشكلات التي يتعرّضون لها، ويجعلهم قادرين على اتّخاذ القرارات الصحيحة في المواقف المختلفة
- استخدام الطلبة المهارات التكنولوجية بفاعلية؛ أثناء التعلم للوصول إلى المعلومات والاستفادة منها.
- تمكن الطلبة من المهارات الداعمة للتعلم مثل: جمع المعلومات، وقراءة الجداول البيانية، ورسم الخرائط وقراءتها، وحل المشكلات، وكتابة البحوث، وصياغة الرسائل، والتعلم الإلكتروني، وإعداد السيرة الذاتية، واستخدام القواميس.

وللتوصل إلى الحكم، سيقوم المراجعون بتقييم فاعلية الإجراءات التي تتخذها المدرسة حيال هذا المعيار بمجموعة من العمليات، يذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي:

- التأكد من اكتساب الطلبة المهارات التكنولوجية في مختلف المواقف التعليمية بكافة أنماطها والأنشطة والبرامج التعليمية
- التأكد من مدى اكتساب الطلبة المهارات الداعمة للتعلم في الأنشطة والبرامج التعليمية
- تحليل المقابلات الجماعية والفردية مع الطلبة، المباشرة والافتراضية، والمنظمة منها والعشوائية
- تحليل وثائق المدرسة وسجلاتها
- متابعة أعمال الطلبة الكتابية منها والإلكترونية، وإنجازاتهم الفردية والجماعية.

2. مجال التطور الشخصي، والمسئولية الاجتماعية

يُعدُّ التطور الشخصي للطلبة ومسئوليتهم الاجتماعية مُخرَجًا أساسياً في العملية التعليمية، حيث إنه لا يقتصر فقط على كونهم منضبطين في جلستهم، بل يفترض أن يظهر هذا التطور في ثقتهم بأنفسهم، وقدرتهم على القيادة، والتزامهم أخلاقيات العمل، وأخلاقيات استخدام المصادر التكنولوجية، ومواقفهم وسلوكهم تجاه التعلم في المواقف التعليمية، وفي علاقتهم بالهيئتين الإدارية والتعليمية وبزملائهم، وباحترامهم

المدرسة وأنظمتها، وكل ما تقدمه، وتمثلهم القيم الإسلامية والوطنية، ووعيهم الصحي والبيئي، وقدرتهم على المنافسة والابتكار.

سيتم الحكم على المجال؛ بالوقوف على مدى جودة المعايير التالية:

1.2. السلوك الواعي، وأخلاقيات العمل*

يمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- وعي الطلبة بحقوقهم وواجباتهم ومسئولياتهم، وإدراكهم التام بجميع تدابير المدرسة، وإجراءاتها المتعلقة بـ "بروتوكول حماية الطفل"
- تمثل الطلبة السلوك القويم، والانضباط الذاتي، كاحترامهم معلميه، وزملائهم، ومراعاتهم مشاعر بعضهم بعضاً في المواقف المختلفة
- إبداء الطلبة توجهات إيجابية نحو التعلم مدى الحياة، وقيم العمل، كتحمل مسؤولية تعلمهم، والنزاهة في إنجاز الأعمال، وعدم الغش، وتسليم الأعمال المطلوبة في المواعيد المحددة، مع التركيز على جودة الإنتاج
- انتظام الطلبة الحضور المبكر إلى المدرسة، والتزامهم المواعيد المدرسية
- شعور الطلبة بالأمن الجسدي، والطمأنينة النفسية، وعدم وقوعهم أو تسببهم في مشكلات تؤثر في أمنهم النفسي، سواءً بصورة شفوية، أم كتابية، أم جسدية، كالتهديد، والابتزاز، والتنمر الجسدي أو الإلكتروني، والتحرش، وقدرتهم على الإبلاغ عنها للجهات المختصة والأشخاص المسؤولين
- قدرة الطلبة على التعامل بشكل إيجابي مع الضغوطات الناتجة عن المتطلبات الدراسية
- استخدام الطلبة المصادر والمراجع بما يشمل الأدوات والبرامج الرقمية والتكنولوجية المتوفرة بشكل مسئول وأخلاقي، مع مراعاة حقوق الملكية الفكرية.

وللتوصل إلى الحكم، سيقوم المراجعون بتقييم فاعلية الإجراءات التي تتخذها المدرسة حيال هذا المعيار بمجموعة من العمليات، يذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي:

- ملاحظة سلوك الطلبة بصورة مباشرة

- تحليل المقابلات الجماعية والفردية مع الطلبة، المباشرة والافتراضية، والمنظمة منها والعشوائية
- إجراء المقابلات مع الاختصاصيين الاجتماعيين والإداريين
- تحليل وثائق المدرسة وسجلاتها
- تقييم الأنظمة والعمليات التي يتم توظيفها للتعامل مع حالات التحرش، أو السلوك العدواني، والتتمر الجسدي والإلكتروني
- تحليل المعلومات من مقابلات أولياء الأمور، واستطلاع آرائهم.

2.2. قيم المواطنة*

يمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- وعي الطلبة بمبادئ حقوق الإنسان، والقدرة على التكيف أثناء التعامل مع أقرانهم على تنوع ثقافتهم، واحترام حقوق الآخرين، والتعامل معهم بعدالة ومساواة
- تَمَثُّلُ الطلبة قيم المواطنة المحلية، والقيم الإسلامية، وعدم تأثرهم بأية انحرافات فكرية أو قِيمِيَّة تتعارض مع القواعد، والتقاليد، والأعراف، والنظم الاجتماعية السائدة، والملزمة لأفراد المجتمع
- تحمل الطلبة المسؤولية الاجتماعية في الحياة المدرسية، والمجتمعية، كمساهمتهم في الأعمال التطوعية، وإدراكهم القضايا المجتمعية والعالمية
- اعتزاز الطلبة بقيادة مملكة البحرين، وتراثها، وثقافتها، ولغتها، والتزامهم أعرافها، وعاداتها، وتقاليدها، واحترام خصوصياتها
- وعي الطلبة بالحقوق والمسئوليات كأفراد في المجتمع المحلي والعالمية، وعند استخدام التقنيات الرقمية.

وللتوصل إلى الحكم، سيقوم المراجعون بتقييم فاعلية الإجراءات التي تتخذها المدرسة حيال هذا المعيار بمجموعة من العمليات، يذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي:

- ملاحظة الطلبة، ومناقشتهم في المواقف التعليمية وخارجها عما تعنيه لهم الحياة في مملكة البحرين، وفهمهم لما يميّز طبيعتها
- ملاحظة الطلبة، ومتابعة مشاركاتهم في الأنشطة والبرامج المدرسية الداعمة لقيم المواطنة، كاحترام السلام الوطني، والمشاركة في المناسبات الوطنية
- ملاحظة سلوك الطلبة
- إجراء المقابلات الجماعية والفردية مع الطلبة، المباشرة والافتراضية، والمنظمة منها والعشوائية
- تحليل وثائق المدرسة وسجلاتها
- تحليل المعلومات من استطلاع آراء أولياء الأمور، وما تعكسه مقابلاتهم من أمور متعلقة بالمواطنة
- التأكد من أنّ الطلبة مواطنون فاعلون؛ يساهمون بإيجابية في بناء المجتمع وتنميته.

3.2. الثقة بالنفس، وحسّ القيادة، وصنع القرار *

يمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- ثقة الطلبة بأنفسهم؛ بما يسهم في تعلمهم وزيادة إنتاجيتهم، ونموهم وبناء شخصياتهم على اختلاف فنائهم
- حماس الطلبة نحو المشاركة فيما تقدمه المدرسة من أنشطة وفعاليات داخل المواقف التعليمية وخارجها
- قدرة الطلبة على العمل باستقلالية، وسعيهم لحلّ المشكلات، ورغبتهم في طرح الأسئلة الهادفة، والإجابة عنها بجدية وحماس من أجل التعلم
- قدرة الطلبة على قيادة الأفراد والمواقف المختلفة
- قدرة الطلبة على صنع القرارات وفق الأدلة والبيانات الموثوقة وتعليلها.

- وللتوصل إلى الحكم، سيقوم المراجعون بتقييم فاعلية الإجراءات التي تتخذها المدرسة حيال هذا المعيار بمجموعة من العمليات، يذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي:
- متابعة الطلبة أثناء مشاركتهم في الأنشطة والبرامج المدرسية داخل المواقف التعليمية وخارجها، مع التركيز على نسبة المشاركة ونوعيتها
 - تقييم أدوار الطلبة القيادية في شتى مجالات الحياة المدرسية، والتأكد من منح المدرسة الأدوار القيادية لشريحة واسعة من الطلبة، وتنوع الأعمال المكلفين بها
 - تحليل المقابلات الجماعية والفردية مع الطلبة، المباشرة والافتراضية، والمنظمة منها والعشوائية
 - تحليل وثائق المدرسة وسجلاتها
 - متابعة استجابة الطلبة للمهام الجديدة الموكلة إليهم.

4.2. التواصل، والعلاقات الاجتماعية*

يمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- عمل الطلبة وتواصلهم معاً؛ لإقامة علاقات مبنية على الذكاءين العاطفي والاجتماعي بما يشملان من القدرة على التعبير عن مشاعرهم بلباقة، وعلى الإقناع، والتفويض، والإصغاء لبعضهم بعضاً
- مساهمة الطلبة في التعلم، وتعليم الآخرين، عبر المساهمة في العروض والتقديم، وتبادل الآراء، والتعاون لتحقيق الأهداف، وبناء الأفكار على مساهمات بعضهم بعضاً، وتوزيع المسؤوليات فيما بينهم عند القيام بمهام عملية
- تفاعل الطلبة وتواصلهم معاً بصور عدة: لفظية، وكتابية، وحركية، مستخدمين مختلف وسائل التواصل، خاصةً الحديثة والتكنولوجية منها
- مرونة الطلبة في التعامل مع الآخرين، والاستفادة من تجاربهم، ومساندة بعضهم بعضاً، خاصة عند مواجهة أية صعوبات.

- وللتوصل إلى الحكم، سيقوم المراجعون بتقييم فاعلية الإجراءات التي تتخذها المدرسة حيال هذا المعيار بمجموعة من العمليات، يذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي:
- ملاحظة التفاعلات اللفظية والحركية التي يظهرها الطلبة في المواقف المختلفة داخل الصفوف وخارجها
 - تحليل المقابلات الجماعية والفردية مع الطلبة، المباشرة والافتراضية، والمنظمة منها والعشوائية
 - تحليل وثائق المدرسة وسجلاتها
 - متابعة أعمال الطلبة الكتابية منها والإلكترونية، وإنجازاتهم الفردية والجماعية.

5.2. الوعي الصحي، والبيئي

يمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- اهتمام الطلبة بصحتهم النفسية، والجسدية، وعنايتهم بمظهرهم
- اهتمام الطلبة ببيئة المدرسة، ومرافقها، ومنشآتها، ومواردها، والمحافظة على سلامتها
- انتقاء الطلبة بصورة واعية أنظمة غذائية صحية، والتزامهم بالإجراءات الصحية المرعية
- مراعاة الطلبة شروط الاستخدام الصحي والأمن للتكنولوجيا ومواردها
- تقدير الطلبة دور اللياقة البدنية، وأهميتها في المحافظة على الصحة العامة
- تجنب الممارسات غير الصحية، كالتدخين، وتغاطي المواد المخدرة
- انخراط الطلبة في القضايا المرتبطة بالبيئة وسلامة مواردها، كترشيد استخدام المياه والكهرباء؛ بما يسهم في بناء مجتمع واعٍ وعالم أفضل
- وعي الطلبة بأهمية إعادة تدوير الموارد، والتقليل من المخلفات بأنواعها، والاستفادة من التقنيات الحديثة في هذا المجال
- إسهامات الطلبة في زيادة الوعي الصحي والبيئي، وتغيير أنماط الحياة الضارة.

- وللتوصل إلى الحكم، سيقوم المراجعون بتقييم فاعلية الإجراءات التي تتخذها المدرسة حيال هذا المعيار بمجموعة من العمليات، يذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي:
- ملاحظة مدى مشاركة الطلبة في البرامج، والمشروعات الصحية والبيئية الداخلية والخارجية
 - تحليل المقابلات الجماعية والفردية مع الطلبة، المباشرة والافتراضية، والمنظمة منها والعشوائية
 - ملاحظة ممارسات الطلبة الصحية والبيئية
 - تحليل الاستبانات، والوثائق، والسجلات
 - متابعة أعمال الطلبة الكتابية منها والإلكترونية، وإنجازاتهم الفردية والجماعية.

6.2. المنافسة، والابتكار

يمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- قدرة الطلبة على تعرف المخاطر، ومواجهة التحديات التي قد تعترضهم، وحلّ المشكلات الحياتية، بعد جمع المعلومات اللازمة، وتجربة الحلول المختلفة
- حسُّ الطلبة تجاه تحمل المسؤولية؛ بتصدُّر المواقف، وتقديم الحلول ذاتياً
- تميُّز الطلبة بالتنافسية، ببذل مزيد من المثابرة، والجهود المضاعفة؛ بهدف التميز، وجودة العمل في جو من المتعة والتشويق
- تمتع الطلبة بروح المبادرة في طرح الأفكار، وتحويلها إلى مشروعات، وابتكارات جديدة
- مزوجة الطلبة بين الأفكار الحديثة، والطرائق القديمة للخروج بحلول جديدة.

- وللتوصل إلى الحكم، سيقوم المراجعون بتقييم فاعلية الإجراءات التي تتخذها المدرسة حيال هذا المعيار بمجموعة من العمليات، يذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي:
- تقييم مبادرات الطلبة في إعداد البرامج، والمشروعات الريادية وخارجها

- تقييم مشاركات الطلبة ومشروعاتهم، ونتائجهم الرقمية في المسابقات، والفعاليات المحلية والدولية
- تحليل المقابلات الجماعية والفردية مع الطلبة، المباشرة والافتراضية، والمنظمة منها والعشوائية
- تحليل الوثائق والسجلات المدرسية.

المحور الثاني: جودة العمليات الرئيسية

3. مجال التعليم، والتعلم، والتقييم

ينعكس إلمام المعلم بمادته التخصصية، ومؤهلاته العلمية على جودة تخطيطه لعمليتي التعليم والتعلم، بصورة منظمة ومنتجة، تركز على تصميم دروسه، وتطبيقه إستراتيجيات تعليم وتعلم تستثير دافعية الطلبة، وتحفزهم، ويكونون فيها محور العملية التعليمية، وتتضمن كيفية توصيله للمعلومات، وقدرته على الإجابة عن أسئلة الطلبة، وتقديم أمثلة مختلفة، وإتباع طرائق بديلة في التعامل مع المشكلات، في المواقف التعليمية بأنماطها المختلفة. كما أنه يُظهر قدراتٍ عاليةً في توسعة مدارك الطلبة، وإكسابهم المعارف والمفاهيم، وتنمية مهاراتهم الأساسية، عبر توظيف الأنشطة المتميزة، والتكنولوجيا الحديثة، مع التأكيد على رعايته الطلبة بجميع فئاتهم التعليمية، وتلبية حاجاتهم المختلفة، بمن فيهم الطلبة ذوو الاحتياجات التعليمية الخاصة، وكذا في تعامله مع حالات السلوك غير المقبولة خلال المواقف التعليمية .

إنَّ تركيز المعلم على مشاركة الطلبة في عملية التعلم، وتوليهم مسؤولية تعلمهم، كالاستفادة من تصويب أخطائهم، إضافةً إلى تقويمه أداءهم من أجل التعلم؛ يحقق النمو المتكامل لشخصياتهم، ويساهم في تحقيق نواتج التعلم المستهدفة. كما يتميز المعلم الناجح بتمكين الطلبة من مهارات التعلم، ويتحدى قدراتهم بشكل مستمر، متوقعًا منهم أداءً يناسب قدراتهم أو يفوقها.

لن يُحدد الإطار أية أنماط أو إستراتيجيات للتعلم؛ لضمان تعليمٍ فاعل، بل سيركز على تقييم مدى نجاحها وفعاليتها في دعم الطلبة بجميع فئاتهم، وتعزيز تعلمهم.

سيتم الحكم على المجال؛ بالوقوف على مدى جودة المعايير التالية:

1.3. إستراتيجيات التعليم، والتعلم*

يمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- توظيف المعلمين إستراتيجيات تعليمية تعلمية فاعلة بطرائق وأساليب مختلفة ومتنوعة، مشوقة ومثيرة للانتباه، وتتناسب مع جميع أنماط المواقف التعليمية المقدمة
- توظيف المعلمين المصادر والموارد التعليمية المختلفة، واستخدامهم المساحات المتوافرة في أرجاء المدرسة بفاعلية، وبطرائق مبتكرة تتيح الفرص أمام الطلبة؛ لتنمية خبراتهم وزيادة معارفهم
- تحقيق المعلمين التشاركية في عمليتي التعليم والتعلم، بحيث يكون الطلبة محور التركيز فيها، وتشجيعهم على المناقشة، والحوار، والتعلم الذاتي
- تمكين المعلمين الطلبة من فهم المواد واستيعابها، وإكسابهم المعارف والمفاهيم، وتنمية المهارات الأساسية، خاصة مهارات التمكن اللغوي والحسابي لديهم
- ربط المعلمين عمليتي التعليم والتعلم بكفايات المنهج، وتوظيف ما يتعلمه الطلبة عبر المواد وفي الحياة؛ بما يتجاوز الاعتماد على الكتب المدرسية.

وللتوصل إلى الحكم، سيقوم المراجعون بتقييم فاعلية الإجراءات التي تتخذها المدرسة حيال هذا المعيار بمجموعة من العمليات، يذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي:

- التركيز على المواقف التعليمية بكافة أنماطها وتحليل نتائجها
- التأكد من مناسبة مؤهلات المعلمين المهنية لأداء وظائفهم، ومدى إلمامهم بموادهم العلمية
- تحليل خطط المواقف التعليمية والإستراتيجيات التعليمية التعلمية المطبقة
- تقييم الموارد والمصادر التعليمية والتكنولوجية المستخدمة، ومدى فاعليتها
- تعرف مستوى تأثير الأنشطة المتنوعة في عملية التعلم من ملاحظة المواقف التعليمية، وأعمال الطلبة
- تحليل مقابلات الطلبة، وأولياء أمورهم، والهيئات التعليمية والإدارية المختلفة

– تحليل استبانات أولياء الأمور، والمعلمين

– تحليل الوثائق والسجلات المدرسية.

2.3. الإدارة الصفية*

يمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- تخطيط المعلمين دروسهم بصورة منظمة، وإدارتهم المواقف التعليمية بكفاءة، والانتقال بسلاسة ومنطقية بين مكونات المواقف التعليمية المختلفة
- تضمين المعلمين مواقفهم التعليمية بإرشادات وتوجيهات واضحة ومتنوعة؛ تضمن جودة الإنتاجية
- توظيف المعلمين وقت التعلم بصورة مثلى في المواقف التعليمية بكافة أنماطها.
- مشاركة المعلمين الطلبة أهداف التعلم في المواقف التعليمية، مع تقييم مدى تحققها
- إثارة المعلمين دافعية الطلبة، وجذب انتباههم نحو التعلم، وتشويقهم، وإثارة فضولهم باعتمادهم أساليب تحفيز تتناسب وفتاتهم العمرية، وتتلاءم مع قدراتهم ومعارفهم السابقة؛ تمكّنهم من المشاركة بفاعلية أثناء المواقف التعليمية والأنشطة
- إدارة المعلمين سلوك الطلبة، وتعاملهم بحزمٍ وحكمة مع الحالات الخارجة عن المألوف، التي يبدي فيها الطلبة ميلاً نحو السلوك غير المقبول.

وللتوصل إلى الحكم، سيقوم المراجعون بتقييم فاعلية الإجراءات التي تتخذها المدرسة حيال هذا المعيار

بمجموعة من العمليات، يذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي:

– تحليل خطط المواقف التعليمية، وملاحظة فاعلية تطبيقها ومرونتها

– ملاحظة المواقف التعليمية بكافة أنماطها، وتقييم إدارة سلوك الطلبة فيها

– ملاحظة مواعيد بدء المواقف التعليمية وانتهائها، ومدى انتظامها

– تقييم توازن وتناسب الأنشطة الموجهة للطلبة مع الوقت المتاح

– تحليل مقابلات الطلبة، وأولياء أمورهم، والهيئات التعليمية والإدارية المختلفة

– تحليل استبانات أولياء الأمور، والمعلمين

– تحليل الوثائق والسجلات المدرسية.

3.3. التقييم، ودعم التعلم*

يمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- تأكد المعلمين من تحقُّق أهداف التعلم بتوظيف أساليب تقييمية فاعلة، ومتنوعة
- تطوير المعلمين عملية التخطيط، والتحضير للدروس وفق نتائج التقييم
- استفادة المعلمين من نتائج التقييم في التعرف على مستويات أداء الطلبة، ودعمهم وفقاً لاحتياجاتهم التعليمية
- متابعة المعلمين أنشطة التعلم، والواجبات بالتصحيح المنتظم والمعزز بالدرجات، وعبارات التحفيز والتوجيه
- تقديم المعلمين تغذية راجعة شاملة للطلبة حول عملية التقييم؛ ليتعرفوا من خلالها على مواطن القوة وتلك التي تحتاج إلى تطوير في أدائهم.
- وجود آلية واضحة، وفاعلة لتقييم أداء الطلبة
- تحليل استبانات أولياء الأمور، والمعلمين

وللتوصل إلى الحكم، سيقوم المراجعون بتقييم فاعلية الإجراءات التي تتخذها المدرسة حيال هذا المعيار بمجموعة من العمليات، يذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي:

- تحليل خطط المواقف التعليمية، والتعرف على سياسة المدرسة المتبعة في التقييم
- ملاحظة المواقف التعليمية، واغتنام الفرص المناسبة للتحدث مع الطلبة بشأن فهمهم، وتقييم أدائهم
- تدقيق أعمال الطلبة على اختلاف فئاتهم التعليمية
- تقييم توازن وتناسب الأنشطة التقييمية، وتنوعها ومدى جودتها
- تقييم التغذية الراجعة المقدمة للطلبة من قبل المعلمين

- تحليل مقابلات الطلبة، وأولياء أمورهم، والهيئات التعليمية والإدارية المختلفة
- تحليل استبانات أولياء الأمور، والمعلمين
- تحليل الوثائق والسجلات المدرسية.

4.3 التوقعات، وتحدي القدرات

يمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- استثارة المعلمين تفكير الطلبة وتحدي قدراتهم، بتنمية مهارات التفكير العليا لديهم، كالتفكير الناقد والإبداعي، وحلّ المشكلات، والاستنتاج، والاستقراء، والتركيب
- تنمية المعلمين ملكة حبّ الاستطلاع والتساؤل الدائم لدى الطلبة، وتمكينهم بكفاءة من اكتشاف المعلومات الجديدة
- إتاحة المعلمين الفرص أمام الطلبة؛ لتنمية قدراتهم على تبرير إجاباتهم، وتفسيرها، وإبداء آرائهم بمبادأة، وطلاقة، واستقلالية، وقدرة على التنبؤ، والتوقع، والاستشراف
- تنمية المعلمين قدرة الطلبة على صياغة الأفكار والابتكارات، والمقارنة بينها وبين الوقائع والمعطيات
- توسعة المعلمين مدارك الطلبة، وتنمية قدراتهم، وتحديها بأنشطة تتناسب ومستوياتهم التعليمية المختلفة، وتسهم في رفع سقف التوقعات تجاههم.

وللتوصل إلى الحكم، سيقوم المراجعون بتقييم فاعلية الإجراءات التي تتخذها المدرسة حيال هذا المعيار بمجموعة من العمليات، يذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي:

- تحليل خطط المواقف التعليمية، والتعرف على سياسة المدرسة المتبعة في تنمية مهارات التفكير العليا وتحدي القدرات
- ملاحظة المواقف التعليمية بكافة أنماطها والأنشطة الطلابية، والمهام الموكلة إليهم
- ملاحظة أسئلة التعليم والتعلم، والمدخلات، والتعليقات بشأنها
- تدقيق أعمال الطلبة الكتابية والإلكترونية على اختلاف فئاتهم التعليمية
- تحليل الوثائق والسجلات المدرسية.

5.3. توظيف التكنولوجيا

يمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- إظهار المعلمين مواقف إيجابية تجاه التكنولوجيا التفاعلية، والمصادر والموارد التعليمية التقنية بطرائق تكنولوجية حديثة، كتفعيل الشبكة العنكبوتية، والأدوات الرقمية، والاتصال بالقنوات التعليمية المختلفة في تصميم المواقف التعليمية، وتطبيقها، وتوظيف منصات التعليم الافتراضي، والبرامج والتطبيقات الإلكترونية المساندة، وتفعيل الأنشطة التعليمية والإثرائية، والتقييمية.
- تنمية المعلمين قدرة الطلبة على استخدام التكنولوجيا الحديثة بفاعلية للوصول إلى المعلومات
- تمكين المعلمين الطلبة من إنتاج وصنع المحتوى التعليمي الرقمي عبر المواد المختلفة، وإدارته، وتبادله، ونشره فيما بينهم ونقده
- تدريب المعلمين الطلبة على إدارة المعلومات تكنولوجياً بالبحث، وتخزين البيانات، والمحتويات الرقمية، كالصور والجداول والأفلام وغيرها
- تهيئة المعلمين الطلبة للتعامل مع أجهزة الحواسيب، والأجهزة اللوحية، وتطبيقات الهواتف النقالة، وتفعيل البرمجيات المختلفة
- مساعدة المعلمين الطلبة حين مواجهتهم مشكلات فنية، أو تقنية ترتبط بتفعيلهم التكنولوجيا.

وللتوصل إلى الحكم، سيقوم المراجعون بتقييم فاعلية الإجراءات التي تتخذها المدرسة حيال هذا المعيار بمجموعة من العمليات، يذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي:

- تحليل خطط المواقف التعليمية
- ملاحظة عينة من المواقف التعليمية الافتراضية، وتقييم جودة تفعيل التكنولوجيا الحديثة فيها
- ملاحظة المواقف التعليمية، والأنشطة الطلابية، والمهام الموكلة إليهم
- تدقيق أعمال الطلبة الكتابية، والإلكترونية على اختلاف فئاتهم التعليمية
- تحليل الوثائق والسجلات المدرسية
- التعرف على توظيف الموارد، والمصادر، والمرافق، والأركان التعليمية في مجال التكنولوجيا الحديثة
- التأكد من وجود إجراءات وآليات واضحة لتوظيف التكنولوجيا.

6.3. التمايز

يمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- تعرف المعلمين على قدرات الطلبة المختلفة؛ لتلبية احتياجاتهم بجميع فئاتهم، بمن فيهم الطلبة ذوو الاحتياجات التعليمية الخاصة، وتكون أساسًا لتعليمهم التمايز
- مراعاة المعلمين أنماط تعلم الطلبة، وذكاءاتهم المتعددة، وتوسعة مداركهم، وتنويع خبراتهم بأنشطة تعلم مختلفة؛ تتوافق مع المرحلة العمرية وأهداف التعلم
- مراعاة المعلمين اختلاف ثقافات الطلبة، ورغباتهم، وطموحاتهم، ومستوى إدراكهم، واستجاباتهم لمتطلبات الدراسة
- تفعيل المعلمين لأنشطة تعليمية متميزة تكون أساسًا في تنمية الابتكار، والإبداع، والتقدم لدى الطلبة.

- وللتوصل إلى الحكم، سيقوم المراجعون بتقييم فاعلية الإجراءات التي تتخذها المدرسة حيال هذا المعيار بمجموعة من العمليات، يذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي:
- تحليل خطط المواقف التعليمية، من حيث مراعاتها للتعليم التمايز
 - ملاحظة المواقف التعليمية بكافة أنماطها، والأنشطة، والمهام الموكلة للطلبة، ومدى مراعاة الفروق الفردية بينهم فيها
 - تدقيق أعمال الطلبة الكتابية، والإلكترونية على اختلاف فئاتهم التعليمية
 - تحليل الوثائق والسجلات المدرسية.

4. مجال التمكين، وتلبية الاحتياجات الخاصة

للمدرسة في هذا المجال جهودها، وخططها، وإجراءاتها التي تؤدي إلى تطوير مخرجاتها الرئيسية، والمتمثلة في إنجاز الطلبة الأكاديمي، ومهارات تعلمهم، وتطويرهم الشخصي ومسئوليتهم الاجتماعية. ويركز المجال على جودة برامج وإجراءات الدعم الأكاديمي والشخصي المقدمين للطلبة، والوقوف على مدى رعاية المدرسة الطلبة على اختلاف فئاتهم التعليمية، بمن فيهم المتفوقون والموهوبون؛ بما يضمن رفع مستويات الإبداع والابتكار. وتعمل المدرسة على تعزيز خبرات الطلبة على اختلاف فئاتهم وقدراتهم، خاصة الطلبة

ذوي الحالات الخاصة والإعاقة، إضافةً إلى اعتمادها ترتيبات وتدبير متنوعة؛ لضمان توفير بيئة ملائمة آمنة.

سيتم الحكم على المجال؛ بالوقوف على مدى جودة المعايير التالية:

1.4. الدعم الأكاديمي*

يمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- اعتماد المدرسة أنظمة لتقييم ومراقبة التقدم الأكاديمي للطلبة على اختلاف فئاتهم التعليمية
- تشخيص المدرسة احتياجات الطلبة التعليمية، والتعرف على مستوياتهم الأكاديمية ومهاراتهم الأساسية
- تطبيق المدرسة خططاً، وبرامج دعم وإثراء فاعلة؛ لمساندة الطلبة، وتعزيز تعلمهم على اختلاف فئاتهم التعليمية خارج الصفوف
- توثيق المدرسة بصورة دقيقة ومفصلة مستويات جميع الطلبة ومدى تقدمهم على اختلاف فئاتهم، كالطلبة المتفوقين، والطلبة ذوي التحصيل المنخفض، والطلبة الذين لغتهم الأم غير العربية، وطلبة صعوبات التعلم، كالذين يعانون من العسر القرائي، وتشتت الانتباه، وفرط الحركة
- انتهاج المدرسة سياسة واضحة لإطلاع أولياء الأمور على نتائج أبنائهم وتقديمهم أولاً فأولاً.

وللتوصل إلى الحكم، سيقوم المراجعون بتقييم فاعلية الإجراءات التي تتخذها المدرسة حيال هذا المعيار بمجموعة من العمليات، يذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي:

- متابعة مدى اتساع نطاق أنظمة المساندة وأنشطتها، ومدى تنوعها ومناسبتها؛ لتلبية احتياجات الطلبة التعليمية على اختلاف فئاتهم
- التأكد من تطبيق المدرسة الاختبارات التشخيصية، وتحليلها، أو أدوات الكشف عن القدرات، والاحتفاظ بسجلات متابعة التقدم الأكاديمي للطلبة
- إجراء مقابلات مع القائمين على متابعة مختلف الفئات التعليمية كالاختصاصيين الاجتماعيين، واختصاصيي: التفوق، والتربية الخاصة

- تقييم فاعلية البرامج الإثرائية والعلاجية بأنماطها المختلفة
- التأكد من إحاطة أولياء الأمور علمًا بتقديم أبنائهم أكاديميًا
- الاطلاع على أعمال الطلبة وملفاتهم الكتابية، والإلكترونية على اختلاف فئاتهم التعليمية
- تحليل الوثائق والسجلات المدرسية.

2.4. دعم التطور الشخصي*

يمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- إحداث المدرسة التغيير الإيجابي في تكوين شخصية الطلبة، ومساندتهم مادياً ومعنوياً
- تحديد المدرسة برامج وآليات لإدارة سلوك الطلبة
- مساندة المدرسة الطلبة بطرائق مختلفة، خاصةً فيما يتعلق بمعالجة مشكلاتهم الشخصية
- إفساح المدرسة المجال أمام الطلبة؛ ليتواصلوا مع أعضاء الهيئتين الإدارية والتعليمية، وتشجيعهم على البوح بمشكلاتهم وأوضاعهم الشخصية والتحديات التي تواجههم، أو تقديم شكاواهم إلى القنوات المساعدة
- تعامل المدرسة مع الطلبة بمراعاة خصوصية حالاتهم، ومشكلاتهم، وتوثيقها، وضمان سرّيتها، ومتابعتها
- معالجة المدرسة المظاهر السلوكية التي قد تنتشر بين الطلبة، مثل: التحرش، والتنمر الجسدي والنفسي والإلكتروني، والاستغلال، والإساءة بأشكالها المتنوعة
- تعامل المدرسة مع تجاوزات أعضاء الهيئتين الإدارية والتعليمية، وممارساتهم غير التربوية، مثل: العقاب البدني، والتوبيخ باستخدام الألفاظ غير اللائقة
- إعداد المدرسة البرامج والأنشطة المتنوعة لتهيئة الطلبة الجدد، وكذا، الطلبة الذين يلتحقون بها في أوقات مختلفة؛ لتمكنهم من الاستقرار فيها بيسر وسهولة.

- وللتوصل إلى الحكم، سيقوم المراجعون بتقييم فاعلية الإجراءات التي تتخذها المدرسة حيال هذا المعيار بمجموعة من العمليات، يذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي:
- التأكد من دراية المدرسة الكافية بالطلبة والمشكلات التي تعترضهم
 - الاطلاع على الإجراءات التي تتخذها المدرسة حيال المخالفات والتجاوزات غير التربوية؛ سواءً الصادرة من قبل أعضاء الهيئتين الإدارية والتعليمية أم الطلبة
 - التعرف على ما تقدمه المدرسة؛ لتعزيز السلوك السوي
 - التأكد من توثيق المدرسة لحالات السلوك غير السوي، وكيفية التصرف معها
 - التأكد من الاستخدام الآمن والأخلاقي للتكنولوجيا
 - تحليل مقابلات الطلبة، وأولياء أمورهم، والهيئات التعليمية والإدارية والفنية
 - التأكد من تركيز المدرسة على الحالات الخاصة، والمشكلات المادية والنفسية، كالتفكك الأسري، والصمت الاختياري، والإجراءات التي تتبعها في معالجة تلك المشكلات، ومتابعتها وتقييم فاعليتها
 - الملاحظة الصفية والميدانية
 - التأكد من إحاطة أولياء الأمور علمًا بتطور أبنائهم الشخصي
 - الاطلاع على ملفات الطلبة الشخصية والحالات الخاصة
 - التأكد من مناسبة أعداد المشرفين، والإداريين، والمرشدين الاجتماعيين لأعداد الطلبة
 - التأكد من احتفاظ المدرسة بسجلات خاصة بمتابعة التطور الشخصي للطلبة.

3.4. تعزيز الخبرات، والمواهب، والإبداع*

يمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- إثراء المدرسة التعلم، وتعزيز إمكانات الطلبة وقدراتهم بأنشطة وبرامج تتوافق مع رغباتهم وحاجاتهم، وتنمي ميولهم ومواهبهم

- تعزيز المدرسة قدرات الطلبة الإبداعية، كالتنوع في التفكير، والقدرة على التخيل، وسلامة اللغة، والطلاقة في التعبير، وتوليد الأفكار وتنوعها؛ وذلك لتوسعة مداركهم
- تعزيز المدرسة المنهج بالأنشطة الصفية واللاصفية المتنوعة المتوائمة مع الطلبة حسب رغباتهم، وميولهم، ومواهبهم المختلفة
- تشجيع المدرسة منتسبيها على الزيارات الميدانية والتثقيفية، واستضافة الزائرين؛ بما يسهم في تعزيز خبرات الطلبة، وتنمية مواهبهم
- تهيئة المدرسة الطلبة، وإعدادهم للمرحلة التالية من التعليم أو التوظيف بتقديم النصح والإرشاد، وتوفير البرامج والأنشطة المساندة في اختيار التخصصات والمسارات التعليمية والوظيفية.

وللتوصل إلى الحكم، سيقوم المراجعون بتقييم فاعلية الإجراءات التي تتخذها المدرسة حيال هذا المعيار بمجموعة من العمليات، يذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي:

- متابعة مدى اتساع نطاق الأنشطة، والبرامج ومدى تنوعها، وانتظامها ومناسبتها؛ لتعزيز خبرات الطلبة، وإثراء مهاراتهم الحياتية
- التأكد من تنوع الاختيارات المتاحة أمام الطلبة بمختلف فئاتهم، وتقييم مدى فاعلية مشاركتهم
- تقييم البرامج، والأنشطة، والخدمات، والمصادر المساندة
- تحليل مقابلات الطلبة، وأولياء أمورهم، والهيئات التعليمية والإدارية المختلفة
- الاطلاع على أعمال الطلبة، وملفاتهم، ونتائجهم على اختلاف فئاتهم التعليمية
- تحليل الوثائق والسجلات المدرسية.

4.4. سلامة البيئة، وأمنها، وملاءمتها*

يمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- استيفاء المدرسة كل مطالب الجهات المشرفة فيما يختص بسلامة وأمن مبانيها ومرافقها
- توفير المدرسة لجميع منتسبيها بيئة تعليمية آمنة خالية من المخاطر في جميع الحالات والظروف المتغيرة

- متابعة المدرسة صيانة مبانيها، ومراقبة جودة مرافقها المختلفة، ومدى ملاءمتها وشموليتها للعملية التعليمية، مثل: ملاءمة سعة الصفوف الدراسية لأعداد الطلبة، وسلامة المواد المختبرية، وحفظها وصلاحياتها، وملاءمة دورات المياه، وسلامة مياه الشرب، والمساحات المظلمة
- توفير برامج ومشروعات لتنمية الوعي الصحي والسلامة البيئية
- إشراف المدرسة على جوانب الصحة والسلامة والأمن في الأنشطة المدرسية المتنوعة
- متابعة المدرسة حضور وانصراف الطلبة، والتأكد من سلامة استخدامهم المواصلات المدرسية
- إشراف المدرسة على المقصف المدرسي، والتأكد من سلامة وصلاحيته ما يوفره من أغذية ومشروبات صحية
- متابعة المدرسة الحالات الصحية والمرضية المزمنة لدى الطلبة.

- وللتوصل إلى الحكم، سيقوم المراجعون بتقييم فاعلية الإجراءات التي تتخذها المدرسة حيال هذا المعيار بمجموعة من العمليات، يذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي:
- متابعة إجراءات المدرسة في تقييم المخاطر، واتخاذ التدابير اللازمة لمعالجتها، كتنفيذ عملية الإخلاء، و/ أو عملية الإيواء
 - التأكد من وجود أنظمة لمكافحة الحريق، ومدى صلاحية مطافئها، وصلاحية المواد والأدوات والأجهزة، كتلك المستعملة في المختبرات العلمية والورش العملية
 - تعرف مدى يقظة أعضاء الهيئتين الإدارية والتعليمية، ووعي الطلبة وغيرهم بالمخاطر المحتملة، وكيفية التعامل معها
 - تحليل مقابلات الطلبة، وأولياء أمورهم، والهيئات التعليمية والإدارية المختلفة
 - تحليل استبانات أولياء الأمور، والمعلمين
 - الملاحظة الصفية والميدانية؛ للتعرف على مدى أمن الطلبة وسلامتهم أثناء اليوم الدراسي، وخلال حضورهم وانصرافهم
 - تحليل الوثائق والسجلات المدرسية.

5.4. تلبية احتياجات ذوي الإعاقة، ودعمهم

يمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- توظيف المدرسة الموارد البشرية، والمصادر المادية، والتجهيزات بفاعلية؛ لدعم الطلبة ذوي الإعاقات المختلفة، ومساعدتهم في عملية التعلم بأقصى درجة ممكنة
- اختيار المدرسة المكان الملائم لهم في البيئة المدرسية، وتفعيل التكنولوجيا المساعدة المناسبة لهم، وتزويدهم بأجهزة وبرامج مساعدة ومتعددة؛ لإكمال أعمالهم داخل الصفوف وخارجها بكفاءة
- إزالة المدرسة المعوقات التي تعترضهم حسب احتياجاتهم الجسدية والذهنية، وتقديم الخدمات والتسهيلات الضرورية لهم، كوسائل الانتقال، وإنشاء المنحدرات.
- دمج المدرسة الطلبة ذوي الإعاقة في الحياة المدرسية، وتمكينهم من المساهمة في كافة جوانبها.

وللتوصل إلى الحكم، سيقوم المراجعون بتقييم فاعلية الإجراءات التي تتخذها المدرسة حيال هذا المعيار بمجموعة من العمليات، يذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي:

- التأكد من توافر اختصاصي الخدمات الطلابية، كاختصاصي الدمج، واختصاصي صعوبات النطق، أو أي بديل آخر يتوافق مع فئات الطلبة ذوي الإعاقة
- فحص خطط الدعم والمساندة المدرسية، وآليات تلبية احتياجات الطلبة ذوي الإعاقة، وتقييم جودة ما تقدمه المدرسة من برامج وخدمات، وتوفير المصادر المادية، وتهيئة البيئة الداعمة للطلبة ذوي الإعاقة
- تعرف مدى وعي أعضاء الهيئتين الإدارية والتعليمية والطلبة بالتعامل مع الطلبة ذوي الإعاقة
- تحليل مقابلات الطلبة، وأولياء أمورهم، والهيئات التعليمية والإدارية المختلفة
- تحليل استبانات أولياء الأمور، والمعلمين
- الملاحظة الصفية والميدانية لكيفية الاهتمام والرعاية للطلبة ذوي الإعاقة
- تحليل الوثائق والسجلات المدرسية.

المحور الثالث: ضمان جودة المخرجات، والعمليات

5. مجال القيادة، والإدارة، والحوكمة

يركز هذا المجال على التحقق من آليات ضمان جودة كافة العمليات الموجودة، والتي تقع المسؤولية فيها بشكل كبير على القيادتين العليا والوسطى بالمدرسة، كما يركز على عمليات التقييم الذاتي الدقيق، والتخطيط الإستراتيجي بأهداف مستقبلية طموحة، وآليات تطوير العاملين بفاعلية، مع تمثّل مبادئ القيادة التشاركية، وتنمية أخلاقيات العمل وقيمه، بحيث يعمل الجميع كفريق واحد. كما سيتم التركيز على أدوار قيادة المدرسة بمستوياتها في تعزيز الممارسات الإيجابية في التعليم والتعلم؛ لرفع مستوى إنجاز الطلبة الأكاديمي، إضافة إلى التركيز على الجوانب الإدارية والتنظيمية. ومن المتوقع أن تعمل القيادة المدرسية على توظيف الموارد بكفاءة؛ لضمان توفير بيئة تعليمية، وتقديم تعليم عالي الجودة، مدعّم بالبرامج والأنشطة المحلية والمشاركة مع الشركاء من أولياء الأمور، والشخصيات المؤثرة، والمجتمع المحيط بشكل عام؛ لتعزيز الخبرات التعليمية لدى الطلبة. هذا، مع الأخذ بعين الاعتبار آلية تقييم المخاطر المحتملة والطارئة، التي قد تؤثر على الأداء العام للمدرسة، ووجود آليات عمل واضحة للتعامل معها.

ومن المأمول في المدارس الخاصة أن يتوافر حوار مهني منتظم، متمثلاً في تعاون مجلس الإدارة، أو المجموعة الاستشارية - إذا وُجد - بصورة فاعلة مع قيادة المدرسة، ويتحملون المسؤولية عن أداء المدرسة، ويساهمون في عمليات تخطيطها الإستراتيجي. كما يُتوقع من المدارس الخاصة التي ستخضع إلى عمليات الإدراج المؤسسي، وتسكين مؤهلاتها على الإطار الوطني للمؤهلات؛ وضع وتطبيق الآليات اللازمة لاستيفاء المتطلبات المرتبطة بذلك.

سيتم الحكم على المجال؛ بالوقوف على مدى جودة المعايير التالية:

1.5. التقييم الذاتي، والتحسين*

يمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- قدرة المدرسة على تطبيق تقييم ذاتي تشاركي شامل ودقيق، وتحديثه كلما دعت الحاجة
- توظيف المدرسة نتائج التقييم الذاتي في تعرّف مواطن القوة، وتلك التي تحتاج إلى تطوير
- تحديد المدرسة أولويات العمل، وتحسين الأداء

- تحديد المدرسة الفرص المتاحة، والمخاطر المحتملة التي قد تؤثر في الأداء العام
- التزام القيادة المدرسية بالتقييم الذاتي وقدرتها على إدارته بصورة مستمرة
- مراجعة المدرسة المنهج الدراسي باستمرار، وتقييمه، ومواكبة التطورات الحديثة، ومراعاته القيم المحلية
- متابعة القيادة المدرسية أثر التقييم الذاتي على التحسينات والتطورات، خاصةً تلك المتعلقة بإنجاز الطلبة الأكاديمي وتطورهم الشخصي.

- وللتوصل إلى الحكم، سيقوم المراجعون بتقييم فاعلية الإجراءات التي تتخذها المدرسة حيال هذا المعيار بمجموعة من العمليات، يذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي:
- التأكد من وجود آليات تقييم ذاتي، وتحليل، ومتابعة
 - متابعة مدى انتهاج المدرسة الموضوعية، والصدق في تقييمها الذاتي، وتحديد أولوياتها
 - التعرف على مدى وعي أعضاء الهيئتين الإدارية والتعليمية بعمليات التقييم الذاتي ونتائجه
 - التأكد من مدى توافر الموارد البشرية المناسبة
 - التأكد من قدرة المدرسة على مواجهة التحديات، والتعامل مع المتغيرات الطارئة؛ بصورة تمكنها من القيام بتحسين مستوى أدائها
 - التعرف على تاريخ أداء المدرسة ومتابعة مدى التحسن في أدائها مؤخرًا
 - تحليل مقابلات الهيئات الإدارية والتعليمية المختلفة، وأولياء الأمور
 - تحليل الوثائق والسجلات والاستبانات المدرسية.

2.5. التخطيط الإستراتيجي*

يمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- ربط المدرسة نتائج التقييم الذاتي بالتخطيط الإستراتيجي وفق أولويات العمل المدرسي
- ترجمة المدرسة رؤيتها ورسالتها إلى إجراءات تؤدي إلى تحقيق التحسن المنشود

- إعداد المدرسة الخطة الإستراتيجية، والخطط التشغيلية لجميع الأقسام، والفرق، واللجان، متضمنة الأهداف، والأنشطة وبرامج العمل، ومؤشرات الأداء، إضافة إلى خطط التحسين، والخطط البديلة (حسب الحاجة)
- إعداد المدرسة الخطط البديلة للتعامل مع المتغيرات الطارئة، التي قد تؤثر على الأداء العام للمدرسة، والتركيز على الأولويات
- تنفيذ المدرسة الخطوات، والعمليات، والإجراءات الواردة في خططها، حسب مواعيدها
- متابعة المدرسة تنفيذ خططها، وتقييمها، وفق مؤشرات أداء محددة وآليات دقيقة
- تطبيق المدرسة المناهج وفق الكفايات التعليمية، مع المرونة في تكيفها مع المتغيرات الطارئة؛ بما يتلاءم مع احتياجات الطلبة ومرحلتهم العمرية
- تنظيم المدرسة خططاً توضح كيفية تطبيق المنهج الدراسي، وتسلسله المنطقي، وإحداثها عمليات الربط بين المواد والخبرات التعليمية المختلفة
- التزام المدرسة متطلبات المناهج المعتمدة من قبل الجهات المنظمة؛ سواءً أكانت وطنية أم دولية، من حيث الاختيار و/أو التصميم. (للمدارس الخاصة).

وللتوصل إلى الحكم، سيقوم المراجعون بتقييم فاعلية الإجراءات التي تتخذها المدرسة حيال هذا المعيار بمجموعة من العمليات، يذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي:

- التأكد من واقعية وتوافق الخطط الإستراتيجية والتشغيلية معاً، وارتباطها بمخرجات عملية التقييم الذاتي

- التركيز على تنفيذ الخطط وانعكاسها بوضوح على مجالات العمل المدرسي، حيث لا يعتد فقط - بوجود خطط مكتوبة

- تتبع قرارات الإدارة؛ وصولاً إلى الإجراءات الفعلية داخل الصفوف، وفي مرافق المدرسة وأرجائها؛ للتعرف على مدى وعي القيادة المدرسية بأولويات العمل وخطوات التنفيذ والمتابعة

- التعرف على مدى وعي أعضاء الهيئتين الإدارية والتعليمية ببناء الخطط المدرسية، وإجراءات تنفيذها ومتابعتها

- التأكد من توافر الخطط المتعلقة بتنظيم المنهج وتطبيقه
- التأكد من قيام المدرسة بعمليات تنقيح المنهج، ومدى انتظامها في مراجعته باستمرار
- تحليل مقابلات الهيئات الإدارية والتعليمية المختلفة، وأولياء الأمور
- تحليل الوثائق والسجلات المدرسية
- التأكد من اعتمادية المناهج المطبقة من قبل الجهات الرسمية المعنية. (للمدارس الخاصة).

3.5. تطوير أداء العاملين، ومتابعته*

يمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- قدرة القيادة المدرسية على تحفيز العاملين، ودفعهم نحو التطوير المهني ومتابعته
- إدارة قيادة المدرسة طاقمها التعليمي والإداري بكفاءة، وتفعيل أدوارهم في اللجان والفرق الداخلية، وتكويضهم بالمسؤوليات والمهام المختلفة، وفق مؤهلاتهم وخبراتهم، ووفق الهيكل التنظيمي
- تحديد قيادة المدرسة احتياجات المعلمين والعاملين لديها التدريبية، والتطويرية، الفردية والجماعية، خاصة للمعلمين الجدد
- متابعة القيادة المدرسية أداء المعلمين بتنفيذ الزيارات الصفية المختلفة
- رفع القيادة المدرسية كفاءة المعلمين والعاملين المهنية، وجاهزيتهم لتطبيق إستراتيجيات التعليم المختلفة، وفق منظومة تقويم الأداء المستمر، وبرامج التنمية والتطوير المهني
- تشجيع القيادة المدرسية منتسبي المدرسة على الإبداع، والابتكار، والتطوير الذاتي.

وللتوصل إلى الحكم، سيقوم المراجعون بتقييم فاعلية الإجراءات التي تتخذها المدرسة حيال هذا المعيار بمجموعة من العمليات، يذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي:

- التأكد من وضوح أدوار القيادتين العليا والوسطى في متابعة برامج التنمية المهنية للمعلمين، وقياس أثرها على أدائهم

- التأكد من تنفيذ القيادة المدرسية برامج، وأنشطة، وفعاليات؛ لرفع الكفاءة المهنية للمعلمين والعاملين
- التأكد من انتقال أثر البرامج التدريبية إلى الممارسات الصفية والمواقف التعليمية، ومدى انعكاسه على إنجاز الطلبة وتقديمهم
- التعرف على مدى وعي أعضاء الهيئتين الإدارية والتعليمية باحتياجاتهم التدريبية والتطويرية
- تحليل مقابلات الهيئات الإدارية والتعليمية المختلفة، وأولياء الأمور
- تحليل الوثائق والسجلات المدرسية.

4.5. نمذجة المبادئ القيادية*

يمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- تركيز القيادة المدرسية على أن تكون مصدرًا للإلهام، وقدوة في التزام القيم المهنية وجودة الأداء، وبث روح الحماسة بين منتسبيها، وتحفيزهم نحو التغيير
- قدرة القيادة المدرسية على إدارة وتنظيم شؤون العمل اليومية
- عناية القيادة المدرسية بجودة عمليتي التعليم والتعلم، وتجنب الوقوع في خطأ العزلة عنها
- تحمل القيادة المدرسية مسؤولية الالتزام بالمطالب التشريعية والتنظيمية والقانونية أمام الجهات المعنية
- عمل القيادة المدرسية على تحسين العلاقات بينها وبين منتسبيها، والتأثير الإيجابي فيهم؛ بما يسهم في تحسين أدائهم، ويزيد من تحملهم المسؤولية
- تفعيل القيادة المدرسية مبادئ: التشاور، والتشاركية، والعمل الجماعي، والعدالة، والموضوعية
- تلقي القيادة المدرسية المبادرات، والمقترحات، والشكاوى، وكيفية التعامل معها، بما يسهم في تحقيق رضا جميع منتسبي المدرسة والشركاء، ويزيد من دافعيتهم نحو العمل والتطوير
- ضمان بناء المدرسة لمنظومة عمل راسخة لا تتأثر بتغير الأفراد.

- وللتوصل إلى الحكم، سيقوم المراجعون بتقييم فاعلية الإجراءات التي تتخذها المدرسة حيال هذا المعيار بمجموعة من العمليات، يذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي:
- التعرف على مدى إرشاد القيادة المدرسية لمنتسبيها ومساندتهم
 - التأكد من انتهاج القيادة المدرسية سياسة الباب المفتوح، والعمل بروح الفريق الواحد
 - الملاحظة الميدانية لمدى انخراط القيادة المدرسية في المجتمع المدرسي، وكونها قدوة يُحتذى بها
 - التعرف على مدى استجابة القيادة المدرسية لمبادرات منتسبيها، وشركائها، ولآرائهم، ومقترحاتهم، وردود أفعالها، وطبيعة التواصل فيما بينها وبين الهيئتين التعليمية والفنية، والطلبة
 - ملاحظة أساليب التحفيز والتوجيه، وتقييم مدى فاعليتها
 - تحليل مقابلات الهيئات الإدارية والتعليمية المختلفة، وأولياء الأمور
 - تحليل الوثائق والسجلات المدرسية.

5.5. إدارة الموارد، والمصادر

يمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- عمل القيادة المدرسية على توفير، وتنظيم الموارد المادية والمصادر التعليمية، كالكتب، والأجهزة، والتجهيزات المكتبية، وخدمات تكنولوجيا المعلومات، وتقنية الاتصالات
- توجيه المدرسة منتسبيها نحو الاستخدام الأمثل والواعي للمصادر والموارد التعليمية والتكنولوجية
- تفعيل المدرسة الموارد والمصادر التعليمية والتكنولوجية التفعيل الأمثل؛ الذي يسهم في اكتساب الطلبة المعارف والمفاهيم والمهارات، وتطويرها، بصورة تحفزهم نحو التعلم، وتشجعهم على المشاركة الفاعلة في الحياة المدرسية
- توظيف المدرسة مبانيها، ومرافقها، وأرجاءها، وما حولها، والمصادر المتاحة؛ لتيسير عمليتي التعليم والتعلم ودعمهما.

- وللتوصل إلى الحكم، سيقوم المراجعون بتقييم فاعلية الإجراءات التي تتخذها المدرسة حيال هذا المعيار بمجموعة من العمليات، يذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي:
- تقييم مدى توظيف الموارد المادية والمالية، والمصادر التعليمية في تحقيق أهداف المدرسة وأولوياتها
 - ملاحظة المواقف التعليمية بكافة أنماطها، ومدى كفاءة توظيف الموارد، والمصادر، والمرافق وكفائتها؛ لمساندة التعليم
 - التركيز على مدى إثراء بيئات التعلم، ومدى إشغال المرافق التعليمية؛ لضمان توفير مناخ تعليمي، وتقديم تعليم عالي الجودة
 - التأكد من انعكاس توظيف الموارد والمصادر التعليمية على تعلم الطلبة، وتعزيز خبراتهم، وتوسعة مداركهم، لا على جودة الموارد نفسها بشكل مطلق
 - التأكد من حصول الطلبة على التقنيات اللازمة التي تضمن وصولهم إلى الخدمات التي تقدمها المدرسة عن بعد
 - تحليل مقابلات الهيئات الإدارية والتعليمية المختلفة، وأولياء الأمور
 - تحليل الوثائق والسجلات المدرسية.

6.5. التواصل مع الشركاء

يمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- استفادة المدرسة من المؤسسات الوطنية، والمرافق المحلية، والبرامج والفعاليات المجتمعية المتنوعة، والخبرات المحلية، كالمجالس التشريعية، والمعارض، والجمعيات الخيرية، والمدارس الأخرى، وغيرها، في تثقيف الطلبة، وتوسعة مداركهم، وتنمية خبراتهم
- فتح المدرسة أبوابها؛ لتوعية أفراد المجتمع بإفساح المجال أمامهم للمشاركة في بعض أنشطتها من جهة، واستفادة المجتمعات المحلية من المساهمات الطلابية من جهة أخرى في الفعاليات المختلفة
- استفادة المجتمعات المحلية من مرافق المدرسة وقاعاتها للقيام بالأنشطة النافعة، ويمكن أن يكون لمجلسي الآباء والطلبة دوراً فاعلاً في تحقيق ذلك
- توظيف المدرسة موقعها الإلكتروني في تقديم خدمات إلكترونية تعليمية متنوعة

- توضيح المدرسة آليات توظيفها التعليم عن بعد لأولياء الأمور والطلبة، والشركاء، و إتاحة الفرص لهم للتواصل معها حين حاجتهم للدعم التقني والفني، والاهتمام بملاحظاتهم ومقترحاتهم
- مساهمة المدرسة في تكوين مجتمعات تعلم مهنية مع المدارس الأخرى؛ لتبادل الخبرات، وتقديم الدعم فيما بينها.

وللتوصل إلى الحكم، سيقوم المراجعون بتقييم فاعلية الإجراءات التي تتخذها المدرسة حيال هذا المعيار بمجموعة من العمليات، يذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي:

- التأكد من مدى توافر علاقات قوية للمدرسة بالمجتمع، وتوطدُ علاقتها بأولياء الأمور والمؤسسات المجتمعية
- التأكد من استغلال المدرسة الموارد المتاحة في محيطها المحلي والمجتمع ككل؛ خدمة للعملية التعليمية التعليمية
- تحليل المحتوى الذي تقدمه المدرسة على المواقع، والمنصات التعليمية الإلكترونية، وقنوات التعليم عن بعد
- تحليل مقابلات الهيئات الإدارية والتعليمية المختلفة، وأولياء الأمور
- تحليل الوثائق والسجلات المدرسية.

7.5. الحوكمة (للمدارس الخاصة)

يمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- تقديم مجلس الإدارة/ الأمناء (المجلس) التوجيه الإستراتيجي لقيادة المدرسة
- مساهمة المجلس بصورة فاعلة في التخطيط، وتوفير الموارد المالية ودعمها
- إشراف المجلس على استثمار طاقم العمل، والبيئة المدرسية، والمصادر والموارد التعليمية
- مراعاة المجلس الفصل بين الأدوار المهنية والإدارية من غير تداخل؛ كي يتسنى لكل مستوى من مستويات القيادة أداء دوره بفاعلية

- مساءلة المجلس المسؤولين بالمدرسة - بصورة منتظمة ومستمرة - مساءلةً فعليةً عن أدائها، ورعاية الطلبة وفق المعايير التعليمية التربوية
- دور المجلس في رسم ومراجعة السياسات المدرسية
- تحمل المجلس النتائج أمام الجهات المسؤولة.

وللتوصل إلى الحكم، سيقوم المراجعون بتقييم فاعلية الإجراءات التي تتخذها المدرسة حيال هذا المعيار بمجموعة من العمليات، يذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي:

- تقييم دور المجلس في توفير رؤية واضحة لعمل المدرسة؛ بما يتوافق مع أهدافها
- التأكد من توازن أدوار مالك/مُلاك المدرسة في دعم الأداء المدرسي من غير التأثير سلبًا على العمليات الفنية المدرسية
- التركيز بصورة أساسية عمّا إذا كانت الجهة الإدارية أو المالك/المُلاك على وعي كافٍ بالعمل الجاري في المدرسة
- التأكد من تقديم المجلس الدعم والتحفيز المناسبين لتنشيط جوانب التحسن والتطوير
- متابعة أدوار المجلس؛ لضمان توافر إجراءات وأنظمة فاعلة بالمدرسة؛ لتلبية تعهدها لأولياء الأمور، والمتعلق بتوفير مخرجات عالية الجودة، ومدى قدرة المدرسة على تحقيق مزيد من التحسن، ومواجهة المتغيرات الطارئة التي قد تؤثر على الأداء العام للمدرسة
- تقييم أنظمة العمل وقوانينه، ومدى معرفة منتسبي المدرسة بها
- التأكد من توافر وصف وظيفي، يُوضح مسؤوليات أعضاء المجالس والهيئات الإدارية والتعليمية ومهامهم
- تحليل مقابلات الهيئات الإدارية والتعليمية المختلفة
- تحليل الوثائق والسجلات المدرسية.

تفسير الفاعلية العامة

إن أساس الحكم على الفاعلية العامة لأداء المدرسة يُبنى على جودة مخرجاتها المتمثلة في مدى ما يحققه الطلبة في مجالَي: الإنجاز الأكاديمي، والتطور الشخصي والمسئولية الاجتماعية، وكذا الأحكام الصادرة على جودة العمليات في مجالَي: التعليم والتعلم والتقييم، والتمكين وتلبية الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى دور القيادة والإدارة والحوكمة في ضمان جودة تلك المخرجات والعمليات. مع الأخذ في الاعتبار كسب رضا الطلبة وأولياء أمورهم، ونجاح المدرسة في الإيفاء برسالتها. وسيتم استيفاء آراء أولياء الأمور والمعلمين من استبانة استطلاع آرائهم إلكترونياً عن طريق موقع الهيئة (www.bqa.gov.bh)، ومن خلال المقابلة أثناء المراجعة، وقد يكون لدى المدرسة أدلتها الخاصة عن مدى رضاهم.

سيتم التأكد من مدى تأثير التعليم، والمساندة المقدمين على النتائج التي يحققها الطلبة. كما سيتم التركيز على تأثير قيادة وإدارة المدرسة على ما يتم تقديمه، وبالتالي على التحصيل الأكاديمي والتطور الشخصي الذي يحققه الطلبة. وسيتم الأخذ بكافة هذه العوامل والربط فيما بينها؛ ليتمكن فريق المراجعة من التوصل إلى حكم تشاركي مهني عن فاعلية أداء المدرسة.

في معظم المراجعات يكون هناك تناسق وارتباط بين الأحكام التي تُمنح في المجالات الخمسة الرئيسية، فمثلاً، إذا كانت المخرجات جيدة، فإن ذلك - في العموم - يكون نتيجة جودة العمليات في المدرسة، وجودة دعم قيادة وإدارة المدرسة. وقد تكون هناك استثناءات - بصورة لا تؤثر على حكم الفاعلية العامة - في تناسق وترابط الأحكام بين عمليات المدرسة وفاعلية قيادتها ومخرجاتها، وفي تلك الحالات، سيقوم فريق المراجعة بتقديم الأدلة وتفسيرها وتبريرها بوضوح، وما ذلك إلا انعكاس للعملية المعقدة التي يتضمنها الوصول إلى أحكام منطقية، مترابطة، ومبنية على الأدلة حول مجالات المراجعة، وصولاً إلى الحكم على فاعلية المدرسة العامة.

ومن أمثلة هذه الحالات الاستثنائية، حين يكون الحكم العام على مجال إنجاز الطلبة الأكاديمي غير متطابق مع الحكم العام لمجال التعليم والتعلم والتقييم، فمثلاً:

قد يتمتع الطلبة في مدرسة ما بمستوى أفضل تعليمياً وتربوياً؛ نتيجة ما يحظون به من دعم أسري يساعدهم في تحقيق إنجاز أكاديمي مرتفع، في حين، يتوصل فريق المراجعة إلى أنّ مجال التعليم والتعلم والتقويم لا يتعدى المستوى المرضي، وعليه يكون حكم الفاعلية العامة للمدرسة بالمستوى المرضي.

وفي مثالٍ آخر، عادةً ما يكون الحكم العام على مجال القيادة والإدارة والحوكمة متطابقاً مع الحكم العام لكل من مجاليّ: الإنجاز الأكاديمي، والتعليم والتعلم والتقويم، إلا في حالات نادرة، مثل: وجود قيادة جديدة مدعومة بجهة إدارية فاعلة ونشطة بدأت العمل بشكل جيد، إلا أنه لم يتح لها الوقت الكافي؛ لتحدث التأثير بشكل كافٍ على العمل المدرسي، بحيث ينعكس على تحسين عمليتي التعليم والتعلم ورفع مستوى التحصيل الأكاديمي. في هذه الحالة قد يقوم فريق المراجعة بالحكم مهنيّاً على القيادة والإدارة والحوكمة بالمستوى الجيد، في حين يقوم بالحكم على كلّ من الإنجاز الأكاديمي والتعليم والتعلم والتقويم بالمستوى المرضي، وعليه يكون الحكم على الفاعلية العامة للمدرسة بالمستوى المرضي.

تفسير القدرة الاستيعابية على التحسن

للحكم على قدرة المدرسة الاستيعابية على التحسن ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار تاريخ أداء المدرسة متضمناً أدائها مؤخراً من حيث مدى دقة عمليات التقييم الذاتي، وفاعليته، وشمولية تخطيطها الإستراتيجي، فضلاً عن مدى توافر الموارد البشرية المناسبة من هيئات إدارية وتعليمية وفنية، ومدى قدرتها على مواجهة التحديات، والمتغيرات الطارئة؛ بصورة تمكنها من القيام بتحسين مستوى أدائها وفق أولويات عملها؛ من أجل الارتقاء بأدائها في رفع مستوى إنجاز الطلبة أكاديمياً وشخصياً، أو المحافظة على المستويات العالية.

كما تجدر الإشارة إلى ارتباط الحكم على القدرة الاستيعابية على التحسن؛ ليتطابق مع الحكم على مجال القيادة والإدارة والحوكمة إلا ما ندر؛ لكون عناصر الحكم عليها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتخطيط الإستراتيجي، والتقييم الذاتي، والتحسينات الأخيرة التي أحدثتها القيادة بالمدرسة، خاصةً فيما يتعلق بالإنجاز الأكاديمي والتطور الشخصي للطلبة، وتحسين عمليات التعليم والتعلم والتقويم.

إرشادات المراجعة

تساعد عملية المراجعة على تحسين أداء المدارس وتطويره؛ نظرًا لتحديد المعايير المستخدمة فيها بوضوح، كما سيساهم في ذلك أيضًا معرفة مواطن القوة، وتلك التي تحتاج إلى تطوير، والمناقشة المهنية عن أدائها، وتقييمها الذاتي. ويقدم تقرير المراجعة للمدرسة - بناءً على نتائج عملية المراجعة - أحكامًا وتوصيات حول مجالات المراجعة، والفاعلية العامة لأدائها، وقدرتها على التحسن. وستبقى المدرسة منوطة - في الأساس - بمهام التطوير والتحسين، وكذا كل المعنيين الذين يقدمون لها الدعم المستمر.

منهجية مراجعة أداء المدارس

يُعَدُّ التقييم الذاتي الذي تجريه المدرسة بصورة مستمرة ومنتظمة؛ منطلقًا أساسيًا لعمليات تطوير الأداء المدرسي وتحسينه؛ الأمر الذي تؤكد منهجية المراجعة المتبعة في تقييم أداء المدارس، حيث يُطلب إليها تقييم وتسجيل النتائج في استمارة التقييم الذاتي التابعة للهيئة، بتطبيق المعايير والمقاييس نفسها التي يستخدمها المراجعون لكلٍ من: فاعليتها العامة، وقدرتها على التحسُّن، ومدى جودة مخرجاتها، وجودة عملياتها الرئيسية، وفاعلية القيادة والإدارة والحوكمة في ضمان جودة مخرجاتها وعملياتها، وذلك وفق معايير الإطار العام للمراجعة التي كانت مهارات القرن الحادي والعشرين مرتكزًا أساسيًا لها. إنَّ الدقة في تطبيق التقييم الذاتي ستمكِّن المدرسة من معرفة مواطن القوة والجوانب التي تحتاج إلى تطوير في كل جوانب عملها.

سيستخدم المراجعون الأدلة التي تقدّمها المدرسة في استمارة التقييم الذاتي وأية وثائق أخرى تزودهم بها؛ لصياغة فرضيات المراجعة، وسيدرجونها في "خلاصة ما قبل المراجعة"، وسيختبرونها من خلال: ملاحظة أداء الطلبة والمعلمين عن قرب، ومراجعة أعمال الطلبة وملفات إنجازهم بما فيها الملفات الإلكترونية، ونتائجهم الرقمية، وتحليل المعلومات والبيانات المتوفرة في مستندات المدرسة، وإجراء المقابلات و/ أو مسوحات استطلاع الآراء مع كافة الشرائح المعنية مثل أعضاء الهيئتين الإدارية والتعليمية، والطلبة، وأولياء أمورهم؛ وكل ذلك سيسهم في التَّعرُّف على جودة أداء المدرسة.

إن التّعاون بين المدرسة وفريق المراجعة هو الأساس في تطبيق منهجية المراجعة، حيث تقدّم المدرسة من خلال استمارة التقييم الذاتي، معلومات أساسية للفريق؛ تسهم في إعداد خلاصة ما قبل المراجعة، ووضع خطة تنفيذها، ومناقشتها مع إدارة المدرسة. كما سيتمّ التعاون في الترتيب للمقابلات مع أعضاء الهيئتين الإدارية والتعليمية التي بدورها ستلقي الضوء على الموضوعات الأساسية والفرضيات قيد البحث والتحقق. كما ستتمكن المدرسة من اقتراح مشاهدة ممارسات خاصة بها، سواءً أكانت جيّدة أم تحتاج إلى تطوير.

سيُضدّر المراجعون الأحكام على المدرسة اعتمادًا على الأدلة التي سيقومون بجمعها أثناء عملية المراجعة. وتُعدّ التغذية الراجعة المنتظمة لإدارة المدرسة عنصرًا أساسيًا في عملية المراجعة؛ لضمان فهم الهيئتين الإدارية والتعليمية بالمدرسة كيفية التوصل إلى الأحكام.

مراحل المراجعة وإجراءاتها

تخضع عملية المراجعة في كافة مراحلها لآليات تضمن جودتها. وتنقسم عملية المراجعة إلى ثلاث مراحل رئيسية، كالتالي:

مرحلة 1: ما قبل زيارة المراجعة

• ترسل المدرسة استمارة التقييم الذاتي بعد ملئها في الوقت المحدد، إلى الإدارة المعنية مع المستندات التالية:

- خُطّة المدرسة الإستراتيجية، وبرنامج فعاليتها الزمني
- خُطّة المدرسة للتحسين والتطوير
- جدول حصص المعلمين والمواقف التعليمية، موضحًا به التوقيت الزمني للمواقف التعليمية بأنماطها المختلفة
- نتائج التّحصيل الدراسي للطلبة
- أية مستندات رئيسية توضّح تحليل أداء المدرسة، من جهتها أو من أية جهةٍ اعتمادٍ خارجية
- سياسة التقويم المتبعة في المدرسة
- كتيّب المدرسة لأولياء أمور الطلبة - حال توافره - أو أي مستند مشابه
- حسابات الدخول الإلكترونية للمنصات التعليمية الإلكترونية الخاصة بالمدرسة.

- يُعدُّ قائد فريق المراجعة خلاصة ما قبل المراجعة، متضمنة أهم الموضوعات المتعلقة بالمدرسة؛ حسب ورودها في استمارة التقييم الذاتي، ونتائج استطلاع آراء أولياء الأمور، وأية وثائق أخرى تقدّمها المدرسة. وسيتمُّ في هذه الخلاصة، تحديد ما يلي:
 - مواطن القوة، والمواطن التي تحتاج إلى تطوير، خاصة فيما يرتبط بمعايير الإطار العام للمراجعة
 - الفرضيات عن أداء المدرسة، والعوامل التي غالبًا ما تؤثر فيها
 - أية ملحوظات مرتبطة بالأدلة
 - الجوانب التي تتعارض فيها الأحكام في استمارة التقييم الذاتي مع الأدلة المذكورة
 - التناقض الداخلي بين ما ورد في مجالات العمليات والمخرجات، مثل: إنجازات الطلبة في مقابل جودة التعليم والتعلم، والتطور الشخصي في مقابل المساندة والإرشاد.
- تُبلِّغ الإدارة المعنية المدرسة بتاريخ مراجعتها، واسم قائد فريق المراجعة.
- يناقش قائد فريق المراجعة الخلاصة وخطة المراجعة ومتطلباتها مع إدارة المدرسة في اللقاء الخاص بذلك، ومع أعضاء فريق المراجعة في الاجتماع القبلي لهم.

مرحلة 2: أثناء زيارة المراجعة

- تمتد زيارة المراجعة - عادةً - لمدة ثلاثة أيام، ويقوم المراجعون خلالها بما يلي:
 - ملاحظة المواقف التعليمية بأنماطها المختلفة
 - تفحص أعمال الطلبة الكتابية والإلكترونية، ومتابعة مستوياتهم ومدى تقدمهم فيها
 - تفحص نماذج مصححة من اختبارات الطلبة وامتحاناتهم
 - تحليل أية معلومات وبيانات إحصائية متوافرة حول أداء الطلبة
 - ملاحظة الأنشطة المدرسية
 - دراسة أية مستندات أخرى خاصة بالمدرسة، ومتعلقة بمجالات المراجعة
 - عقد لقاءات، ومقابلات، ومناقشات مع أعضاء من الهيئتين الإدارية والتعليمية، والطلبة، وأولياء الأمور، وممثلين عن مجلس الإدارة/ الأمناء بالمدارس الخاصة
 - تفقد إجراءات ضمان أمن الطلبة وسلامتهم؛ وفقًا لبروتوكول حماية الطفل

- تفقد المرافق والموارد المدرسية
- عقد اجتماعات الفريق لمناقشة معطيات المراجعة، وتطوراتها
- تقديم قائد فريق المراجعة تغذيةً راجعةً يوميةً لإدارة المدرسة
- تقديم التغذية الراجعة الختامية والأحكام المرحلية لإدارة المدرسة.
- يلتزم المراجعون بأعلى المستويات المهنية في أعمالهم، وفق قواعد السلوك التالية:
 - التقييم بموضوعية ودون تحيز
 - صياغة التقارير بأمانة، بعد التأكد من عدالة الأحكام، ودرجة مصداقيتها
 - تحري النزاهة في تأدية أعمالهم
 - معاملة كل من يقابلونه بلباقة، وبذل أقصى ما يمكنهم من جهود؛ لتخفيف الضغط على الأطراف المشتركة في عملية المراجعة من أعضاء المدرسة ومنتسبيها
 - تبادل الآراء الهادفة، والحوار المثمر مع مَنْ يتمُّ مقابلتهم، وتقييم أدائهم، ونقل الأحكام عنهم بوضوحٍ وصراحة، دون التصريح بأسمائهم
 - احترام خصوصية المعلومات، خاصة المتعلقة بالأفراد وطبيعة أعمالهم.

مرحلة 3: ما بعد زيارة المراجعة

- يَحِقُّ للمدرسة التقدم بشكوى حول أداء الفريق، أو بتظلم على الأحكام المرحلية للمراجعة؛ وفق أنظمة الهيئة وسياساتها
- تعتمد الإدارة المعنية أحكام فريق المراجعة
- يُعَدُّ قائد فريق المراجعة المسودة الأولية لتقرير المراجعة، وسترسل الإدارة المعنية نسخة منها إلى المدرسة لمراجعتها
- يَحِقُّ للمدرسة مراجعة التقرير والتدقيق على الحقائق الواردة فيه، خلال خمسة أيام عمل من تاريخ استلامه
- ترسل الإدارة المعنية التقرير النهائي إلى المدرسة، ويتم نشره بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة، واعتماده من قبل مجلس الوزراء الموقر
- تحتفظ الإدارة المعنية بسجل يحوي أدلة عملية المراجعة كافة؛ لمدة لا تقل عن عام واحد.

- يُطلب من جميع المدارس تقديم خططها الإجرائية لتنفيذ التوصيات بعد ستة أسابيع من استلام مسودة التقرير. كما ستقوم الإدارة المعنية بالتدقيق على الخطط الإجرائية والاحتفاظ بها في سجل خاص.

عملية المتابعة

ستخضع المدارس التي يتم الحكم على فاعليتها - بوجه عام - بالمستوى غير الملائم، إلى عملية متابعة وفقاً لسياسات الهيئة وإجراءاتها؛ الأمر الذي يتطلب من المدرسة إعداد خطة تشغيلية تحدد فيها الخطوات التي ستتخذها؛ لتحقيق النتائج اللازمة بصورة عاجلة، على أن تكون الإجراءات المدرسية المعتمدة مرتبطة بتوصيات تقرير المراجعة ارتباطاً وثيقاً.

عدم الالتزام بعملية المراجعة أو المتابعة

في حالة إخفاق المدرسة في الالتزام بمتطلبات المراجعة أو المتابعة؛ ستحصل المدرسة على أدنى حكم معتمد، على أن تتم هذه العملية؛ وفقاً للسياسات والإجراءات المعمول بها في هيئة جودة التعليم والتدريب.

تعطل/ عدم استكمال عملية المراجعة

في حال تعطل عملية المراجعة لأي ظرف من الظروف الاستثنائية كالكوارث الطبيعية أو الأوبئة، سيتم النظر في التعامل مع الحالات وفقاً للسياسات والإجراءات المعمول بها في هيئة جودة التعليم والتدريب.

تفسيرات وشروح لإجراءات رئيسة

فيما يلي توضيح تفصيلي لإجراءات رئيسة في كافة مراحل عملية المراجعة، يلزم التنويه عنها؛ نظراً لأهميتها:

ضمان جودة المراجعة

تُدعى المدارس لإبداء آرائها حول عملية المراجعة، وحول التزام فريق المراجعة بقواعد السلوك؛ لضمان جودة أداء الفريق أثناء اجتماعه مع إدارة المدرسة، كما وسيُطلب من إدارة المدرسة استكمال استبانة استطلاع رأي بعد الانتهاء من المراجعة وتسليمها إلى الإدارة المعنية؛ بهدف تطوير عمليات المراجعة.

ضمان أمن الطلبة وسلامتهم؛ وفق "بروتوكول حماية الطفل"

يقوم فريق المراجعة بجمع المعلومات عن المدرسة من مصادر مختلفة، وقد يحصل الفريق على معلومات تتعلق بادعاءاتٍ حول ممارسات قد تحدث للطلبة في المدرسة، تنبئ عن التحرش بهم أو تهديدهم، كأن يتوصل فريق المراجعة إلى هذه الادعاءات من خلال استطلاع آراء أولياء أمور الطلبة، أو أثناء المقابلات معهم، وعندها سيتعاملون مع هذه الادعاءات بسرية وجديّة صارمة، وسيتمُّ بشأنها تطبيق الإجراءات التالية:

- التأكد من اتخاذ المدرسة الإجراءات المناسبة حيال ذلك

- إبلاغ الجهات المختصة عن هذه الحالة.

تجدر الإشارة إلى أن إدارتي مراجعة أداء المدارس غير معنيتين بالتعامل مع مثل هذه الحالات، ولكنهما تقومان بإبرازها، والتأكد من أنّ إدارة المدرسة تقوم باتخاذ الإجراءات الفاعلة حيالها، وأن الجهة المختصة بالمتابعة قد أخذت علمًا بها.

تقديم الشكاوى

تتوقع إدارتا مراجعة أداء المدارس الحكومية والخاصة أن تتم المراجعات بصورة سلسلة، إلا أنه في بعض الحالات الاستثنائية قد تكون المدرسة غير راضية عن أي جانب من جوانب المراجعة، وفي هذه الحالة يجب على مدير المدرسة أن يناقش ذلك مع قائد فريق المراجعة وضامن جودة الأداء أولاً فأول. وعند عدم التمكن من حل المشكلة بالمدرسة، فإن هناك إجراءات على مدير المدرسة أن يتبّعها؛ لإيصال هذه المشكلة إلى الإدارة المعنية، بتقديم شكوى رسمية حسب السياسات، والإجراءات، والمواعيد المعمول بها في هيئة جودة التعليم والتدريب. وتتلّق الشكاوى - فقط - بسلوك المراجعين، ومدى التزامهم قواعد السلوك المهنية، وجودة التواصل والتفاعل أثناء المراجعة، ولا تتضمن الاعتراض على أحكام المراجعة. كما يحقُّ لفريق المراجعة - أيضاً - التقدم بالشكوى حال حدوث أية مخالفة من قبل المدرسة وفق أنظمة الهيئة وسياساتها.

تقديم التظلمات

في حالة عدم رضا المدرسة عن نتائج المراجعة وأحكامها، يحقُّ لها تقديم تظلم كتابي بخطابٍ رسميٍّ إلى مدير الإدارة المعنية، مرفقاً باستمارة التظلم، ومدعوماً بالأدلة الموضوعية. ويجب أن تتم هذه العملية وفقاً للسياسات، والإجراءات، والمواعيد المعمول بها في هيئة جودة التعليم والتدريب.

ملاحظة المواقف التعليمية

سينمَّ التخطيط للمواقف التعليمية بأنماطها المختلفة؛ لمتابعة فرضيات خلاصة ما قبل المراجعة، وسيُضَي المراجعون على الأقل 60% من وقتهم في ملاحظة المواقف التعليمية، وسيكون التركيز في معظم الزيارات الصفية على المواد الأساسيَّة: اللغة العربية، والرياضيات، والعلوم، واللغة الإنجليزية، والمواد التخصصية حسب تشعب المسارات التعليمية كما في التعليم الصناعي، وحسب اللغة المستخدمة في التدريس، لكنه ليس بالضرورة القيام بزيارات صفية لكل المعلمين أثناء عملية التعليم الفعلية، وإنما يُكتفى بحضور عينة ممثلة منهم. وسيقوم المراجعون - عادةً - بملاحظة الدرس كاملاً، باستثناء بعض الحالات التي سيقومون فيها بملاحظة جزء منه، لا تقل عن 20 دقيقة.

سيطلِّع المراجعون على خُط المواقف التعليمية أثناء الزيارات الصفية، وسيحاولون التقليل من إرباك الحصص إلى أدنى حد، ولن يتدخلوا في الدرس بأية طريقة كانت، لكنهم سيغتنمون أية فرصة تتاح لهم في التحدث إلى الطلبة بلطفٍ عن أعمالهم، والتعرف على مستوياتهم.

لن يكشف قائد فريق المراجعة عن أسماء المعلمين، أو أية ملحوظات عن دروسٍ منفردة إلى مدير المدرسة، ولا إلى أيِّ عضوٍ من أعضاء الهيئة الإدارية، إلا تحت ظروف استثنائية جدًّا، مثل القضايا التي تمسُّ أمن الطلبة وسلامتهم.

المناقشات

سيسعى المراجعون من خلال المناقشات للتَّوَصُّل إلى رؤية واضحة عن القضايا المختلفة، والأسئلة الواردة في خلاصة ما قبل المراجعة المتعلقة بمعايير مجالات المراجعة، وسيتابعون جميع الممارسات التربوية، ومدى انعكاس أثرها على إنجازات الطلبة، وتطورهم الشخصي.

ستشغل المناقشات والحوارات المفتوحة جانبًا من وقت المراجعة، حيث سيعقد المراجعون مقابلات مع الطلبة؛ للتعرف على آرائهم عن مدى كفاءة المدرسة في دعم تطورهم الأكاديمي والشخصي، إضافة إلى محاوراتهم عشوائياً أثناء الفصح، والأنشطة اللاصفية، والمجالس الطلابية، علاوة على مقابلة أولياء أمورهم، وأعضاء الهيئتين الإدارية والتعليمية، وربما آخرين حسب الحاجة. كما سيطلب قائد المراجعة مقابلة عضوٍ أو أكثر من مجلس الإدارة في المدرسة الخاصة.

وستركز المناقشات على موضوعات عدة، منها:

- كيفية التوصل إلى الأحكام في استمارة التقييم الذاتي
- كيفية إتمام عمليات مدرسية معيّنة، مثل: التقييم الذاتي، أو استقرار الطلبة الجدد بالمدرسة
- كيفية التّعامل مع الأمور المقلقة والمتغيرات الطارئة
- أولويات المدرسة وكيفية تحديدها
- النّطورات والتحسينات الحديثة، وكيفية تنفيذها، والتوجهات المستقبلية
- إدراك مواطن القوة، وتلك التي تحتاج إلى تطوير
- كيفية التّعامل مع آراء موظفي المدرسة، والطلبة، وأولياء أمورهم.

فحص أعمال الطلبة

سيطلع المراجعون على أعمال الطلبة أثناء ملاحظتهم المواقف التعليمية، وسيطلب إلى المدرسة تزويد فريق المراجعة بعينات من أعمال الطلبة على اختلاف تنوعها، مثل: الأعمال التحريرية خاصة في المواد الأساسية والتخصصية لمختلف الصفوف، على اختلاف مستويات الطلبة؛ ليتم تدارسها وتحليلها، وكذا المشروعات، والأعمال اليدوية، والإنجازات، والمنتجات، بما فيها النتائج الرقمية.

إصدار الأحكام

يصدر فريق المراجعة أحكامه بصورة تشاركية خلال اجتماعات الفريق اليومية والمستمرة. وتعدّ هذه الاجتماعات أساسية لاستكمال المتطلبات الضرورية، والاتفاق على الموضوعات التي قد تبرز أثناء عملية المراجعة. كما أنّ لتباحث الآراء خلالها دورًا بارزًا؛ للتّوصل إلى أحكام تشاركية حول تقييم معايير المراجعة ومجالاتها، والفاعلية العامة للمدرسة، وقدرتها على التحسن.

ولا تصدر الأحكام النهائية لمجالات المراجعة بأخذ متوسطات المعايير أو بجمع درجاتها، كما لا يتمّ التوصل إلى الحكم على الفاعلية العامة بأخذ متوسط المجالات أو درجات أخرى، ولكنها أحكام مهنيّة صادرة على أساس وزن الأدلة، خاصة تلك المرتبطة بالملاحظات الصفية، إضافة إلى ما تقدمه المدرسة من وثائق ومعلومات داعمة في استمارة التقييم الذاتي، وأثناء المراجعة، مع وضع الظروف الخاصّة بالمدرسة في الاعتبار.

التغذية الراجعة

لا تكون المراجعة فاعلة؛ ما لم يشترك قائد فريق المراجعة وإدارة المدرسة في حوار مهني؛ لذا يجب أن يُشاركها الملحوظات والقضايا التي يتوصل إليها الفريق طوال فترة المراجعة؛ بطريقة تسمح للمدرسة أن تتحاور بشأنها، أو تُردَّ عليها. كما لن يتردد فريق المراجعة في تقبل أية أدلة إضافية تقدمها لهم إدارة المدرسة بما لا يتعارض وإجراءات المراجعة ومواعيدها.

وتُقدّم التغذية الراجعة على النحو التالي:

- يناقش قائد فريق المراجعة الجوانب الإيجابية، وتلك التي تحتاج إلى تطوير مع إدارة المدرسة في نهاية كل يوم من أيام المراجعة على هيئة تغذية راجعة مختصرة، على أن يناقشها معهم بصورة مفصلة في صباح اليوم التالي
- يقدم فريق المراجعة التغذية الراجعة النهائية مع النتائج لإدارة المدرسة في نهاية اليوم الأخير من المراجعة.

لا تُعدّ التغذية الراجعة الشفهية تقريراً نهائياً، كما أنّ الأحكام الرئيسة المقدمة فيها أحكاماً مرحلية قابلة للتغيير. وفي حالة تغييرها؛ نتيجة إجراءات ضمان الجودة؛ فسيبلغ قائد فريق المراجعة مدير المدرسة بذلك قبل إصدار التقرير التحريري النهائي.